

أثر جودتي لجنة المراجعة والمراجعة المدركة
وتركز الملكية علي إعادة إصدار القوائم المالية
(دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية)

د. أحمد عبده الصباغ

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

أثر جودتي لجنة المراجعة و المراجعة المدركة
وتركز الملكية علي إعادة إصدار القوائم المالية
(دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية)
د. أحمد عبده الصباغ^(١)

ملخص البحث:

سعت الدراسة إلي اختبار وتحليل أثر جودتي لجنة المراجعة والمراجعة المدركة وتركز الملكية معاً علي إعادة إصدار القوائم المالية. وذلك علي عينة مكونة من ١٧٢ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٧. وقد تم تقسيم عينة الدراسة إلي مجموعتين، المجموعة الأولى وهي المجموعة التجريبية وتتكون من ٨٦ شركة قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية، أما المجموعة الثانية فهي المجموعة الرقابية وتتكون من ٨٦ شركة لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية، وتعتبر المجموعتان متماثلتان من حيث نوع وطبيعة الصناعة ونفس السنة المالية. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين إعادة إصدار القوائم المالية وبين كل من جودتي لجنة المراجعة والمراجعة المدركة والتركز غير الحكومي للملكية. من ناحية أخرى توجد علاقة ارتباط ايجابية بين التركيز الحكومي للملكية وبين إعادة إصدار القوائم المالية. الكلمات المفتاحية : إعادة إصدار القوائم المالية، جودة لجنة المراجعة، جودة المراجعة المدركة، تركيز الملكية، الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

Impact of audit committee quality , perceived audit quality and The ownership concentrate on restatements

An Applied study on companies listed on the Egyptian Stock Exchange

Abstract:

The study aimed to test and analyze the impact of the quality of the audit committee and perceived audit quality and concentrate the ownership e on financial restatements. On a sample of 172 companies listed on the Egyptian Stock Exchange. During the period from 2011 to 2017. The study sample is divided into two groups. The first group is the experimental group. It consists of 86 companies that re-issued their financial statements. The second group is the control group. It consists of 86 companies that did not reissue their financial statements. The two groups are identical in terms of type and nature of industry and the same year Finance.

The results of the study showed that there is a negative correlation the financial restatements and between quality of the Audit Committee, , the perceived quality of the audit, On the other hand, there is a positive correlation between the governmental concentration of ownership and the financial restatement.

Keywords: Financial Restatements, Audit Committee quality, perceived Audit Quality, concentrate Ownership, co. listed on Egyptian stock exchange

(١) مدرس المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة - جامعة الاسكندرية

البريد الإلكتروني: ahmedabudo2010@gmail.com

ت: ٠١٢٠٤٤٥٥٤٨٩

١ - مقدمة البحث :

توفر القوائم المالية^١ المعلومات اللازمة عن الشركة للمستثمرين والمستخدمين بما يساعدهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد، بالإضافة إلى ذلك فإنها تمثل جوهر عملية تقييم الأداء المالي لإدارة الشركة ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف. ويعتبر الهدف الرئيسي للقوائم المالية هو توصيل معلومات محاسبية تعبر عن الوضع المالي للشركة للمستخدمين الخارجيين، ويتم زيادة درجة الاعتماد عليها من خلال قيام مراجع الحسابات بتقديم تقرير بأن القوائم المالية تعبر بصدق عن المركز المالي ونتائج أعمال الشركة.

عندما تتميز القوائم المالية بالثقة والافصاح عن حقيقة الأداء الفعلي، فسوف يكون هناك طلب متزايد من جانب أصحاب المصالح لاستخدامها في اتخاذ القرارات. أما إذا فقدت هذه القوائم الثقة فإنه لن يتم الاعتماد عليها. ولذلك فمن الضروري تحديد الظواهر التي تؤثر بشكل سلبي على الثقة في القوائم المالية ومعرفة أسبابها ومحاولة تجنبها. إذ تعتبر ثقة مستخدمي القوائم المالية من الأمور الهامة والتي لها تأثير في العديد من الأنشطة الاقتصادية ومن أهمها كفاءة أسواق الأوراق المالية. وتعتبر عملية إعادة إصدار القوائم المالية Restatements من الظواهر التي تؤثر بشكل سلبي في ثقة المستخدمين في القوائم المالية، إذ تعد من الظواهر الحديثة في بيئة الأعمال، وعلى مهنة المحاسبة والمراجعة بصفة خاصة. وتؤدي إعادة إصدار القوائم المالية إلى تخفيض ثقة مستخدمي القوائم المالية وينتج عن ذلك تحقيق خسائر بالنسبة للمستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية. وتعتبر إعادة إصدار القوائم المالية تصحيحاً للمعلومات التي سبق الافصاح عنها، وبالتالي فإن إعادة إصدار القوائم المالية تشير بوضوح إلى أن القوائم المالية التي تم إصدارها من قبل الشركة لم تكن ذات مصداقية وكانت أقل جودة، لذلك يتم استخدام إعادة إصدار القوائم المالية كمؤشر لانخفاض جودة القوائم المالية. (Xia and Min, 2011)

وأوضحت دراسة أبوجبل (٢٠١٦) أن إعادة إصدار القوائم المالية ينتج عنها ضعف ثقة المساهمين في إمكانية توفير نظام حوكمة الشركات في توفير قوائم مالية تتصف بالدقة والموضوعية. كما أوضحت أن معيار المحاسبة الأمريكي رقم (١٥٤) لسنة ٢٠٠٥ والمعنون بالتغيرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء يتفق مع المعيار الدولي رقم (٨) بشأن متطلبات المحاسبة عن إعادة الإصدار، كما اتفق على أن إعادة إصدار القوائم المالية هي عملية تنقيح القوائم المالية السابق إصدارها لإظهار آثار تصحيح الأخطاء السابقة في هذه القوائم، ويقصد بالأخطاء، الأخطاء الحسابية، والأخطاء في

^١ تعتبر القوائم المالية أحد مكونات التقارير المالية، والتي يمكن تعريفها، على إنها تلك القوائم التي يتم إعدادها لتلبية احتياجات المستخدم، الذي يكون في موقف لا يسمح له بطلب تقارير تعد بصورة خاصة لمقابلة متطلباته. وتشمل، قائمة المركز المالي، قائمة الدخل عن الفترة، قائمة الدخل الشامل عن الفترة، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق مركز الملكية، والإيضاحات المتممة (الصيرفي، ٢٠١٥)

تطبيق المعايير المحاسبية، وعدم الإفصاح عن حقائق معينة كانت موجودة في تاريخ إعداد القوائم المالية.

وتناولت العديد من الدراسات (Aire et al ., 2005 ; Farber , ; keely and Dennis , 2012 ; Jaime and ; Ellifsen and Messier , 2000) ; Stanley and Dezoort , 2007 ; 2005 العوامل التي تؤدي إلى إعادة إصدار القوائم المالية، حيث ركزت بعض دراسات (Michael , 2013) على جودة المراجعة وأثرها على احتمالات قيام الشركة بإعادة إصدار قوائمها المالية، وأوضحت نتائج هذه الدراسات أن عدم توافر الاستقلال والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة يعد من العوامل التي تزيد من احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية. - في حين تناولت بعض الدراسات (Stanly and Dezoort , 2007) (perceived audit quality المدركة جودة المراجعة المدركة Alan et al ., 2019; Jiang et al., 2015) على احتمالات قيام الشركة بإعادة إصدار قوائمها المالية. وتوصلت إلى أن ارتفاع جودة المراجعة المدركة يخفض من احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية. وتناولت دراسات أخرى (Zhang and Chen, 2011; Tariverdi et al., 2014; Burns et al ., 2019) أثر تركيز الملكية وخاصة الحكومية على احتمالات قيام الشركة بإعادة إصدار القوائم المالية. وتوصلت نتائجها إلى أن زيادة تركيز الملكية يخفض من احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية.

وبصفة عامة، تتفق العديد من الدراسات (Aire et al ., ; Akeely and Dennis ; 2012 ; Ellifsen and ; Stanley and Dezoort ; 2007 ; Farber , 2005 ; 2005 ; Messier , 2000 ; Jaime and Michael , 2013) على أن جودتي لجنة المراجعة وجودة المراجعة المدركة وتركز الملكية تؤثر على إعادة إصدار القوائم المالية. فهل يوجد دليل على هذه العلاقات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟ وإن وجد فما دلائله المحاسبية؟

٢- مشكلة البحث:

تؤدي إعادة إصدار القوائم المالية إلى آثار سلبية على كفاءة الأسواق المالية، نظراً لأن عملية اتخاذ القرارات تعتمد بشكل رئيسي على المعلومات المفصّل عنها بالقوائم المالية، وتشير الأدلة والنتائج المستخلصة من الدراسات السابقة (Aire et al ., 2005 ; Farber , 2005 ; Akeely and Dennis , 2012 ; Jaime and Michael , ; Ellifsen and Messier , 2000 ; Stanley and Dezoort , 2007 ; 2013) إلى أن درجة ثقة المستثمرين تنخفض في المعلومات المحاسبية الحالية والمستقبلية للشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية. إذ تنطوي إعادة إصدار القوائم المالية على العديد من الآثار الاقتصادية الهامة للشركة، وتعتبر اعترافاً صريحاً وواضحاً بأن القوائم المالية التي تم إصدارها تخالف إطار إعدادها خاصة المعايير المحاسبية، مما يجعل سوق الأوراق المالية والمستثمرين يتفاعلون بطريقة سلبية مع عملية إعادة إصدار القوائم المالية . .

^١ يتبنى الباحث مفهوم جودة المراجعة المدركة التي يدركها أصحاب المصالح من خلال مؤشرات Drivers مثل حجم المكتب والتخصص الصناعي، بخلاف الغياب المباشر للجودة.

واستنادًا لما تقدم، يمكن صياغة مشكلة البحث في مجموعة من الأسئلة:

ماذا يعني إعادة إصدار القوائم المالية من منظور أصحاب المصالح؟ وما محددات إعادة إصدار القوائم المالية؟ هل تؤثر جودة لجنة المراجعة علي قيام الشركات بإعادة إصدار قوائمها المالية؟ هل تؤثر جودة المراجعة المدركة علي قيام الشركات بإعادة إصدار قوائمها المالية؟ وأخيراً، هل يؤثر تركيز الملكية (سواء الحكومية أو غير الحكومية) علي قيام الشركات بإعادة إصدار قوائمها المالية؟

٣- هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلي دراسة واختبار أثر كل من جودة لجنة المراجعة وجودة المراجعة المدركة وتركيز الملكية علي إعادة إصدار القوائم المالية، وذلك بالتطبيق علي الشركات المسجلة في البورصة المصرية.

٤- أهمية ودوافع البحث:

تتبع الأهمية الأكاديمية للبحث من تناوله لقضية جدلية ومعقدة في الفكر المحاسبي وهي معدي تأثير جودة لجنة المراجعة وجودة المراجعة المدركة وتركز الملكية علي إعادة إصدار القوائم المالية، خاصة وأن معظم الدراسات السابقة التي اختبرت العلاقة محل الدراسة، أجريت علي الشركات المدرجة في الأسواق المالية المتقدمة، وذلك بخلاف الدراسة الحالية، والتي تمت علي إحدى الاقتصاديات الناشئة في واحدة من الدول النامية وهي مصر. وتتبع أهمية هذا البحث عملياً من كونه يركز علي الآلية التي يمكن من خلالها زيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية، ومن ثم تحقيق جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية والتي تؤدي إلي تحسين قرارات المستثمرين وكفاءة سوق الأوراق المالية.

ومن أهم دوافع البحث ندرة البحوث المحاسبية في مصر علي حد علم الباحث التي اختبرت العلاقة بين كل من جودتي لجنة المراجعة و المراجعة المدركة وتركز الملكية معاً من ناحية، وإعادة إصدار القوائم المالية من ناحية أخرى، من خلال منهجية عملية شاملة تجمع بين التحليل الأساسي والإضافي لاختبار العلاقة الرئيسية محل الدراسة، لذا تمثل الدراسة إضافة علمية في هذا المجال.

٥- حدود البحث:

يركز هذا البحث علي الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية بسبب أخطاء في المعالجات المحاسبية، أو بسبب مخالفة المعايير أو المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، أو بسبب مخالفات في متطلبات الإفصاح المحاسبي. وبالتالي يخرج عن نطاق هذا البحث تلك الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية بسبب اشتقاق الأسهم.

ومن جانب آخر سيتم التركيز في هذا البحث علي دراسة واختبار أثر جودتي لجنة المراجعة و المراجعة المدركة وتركز الملكية علي إعادة إصدار القوائم المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية من ٢٠١١-٢٠١٧. وبالتالي يخرج عن نطاق هذا البحث أثر متغيرات مستقلة أخرى

(مثل، هيكل الرقابة الداخلية وخصائص مجلس الإدارة) علي إعادة إصدار القوائم المالية. وكذلك أثر إعادة إصدار القوائم المالية علي أسعار الأسهم وعلي المقدرة التمويلية للشركات. وأخيراً، فإن قابلية النتائج للتعميم مشروط بضوابط تحديد عينة البحث.

٦- خطة البحث:

لتحقيق هدف البحث وتناول مشكلته وفي ضوء حدوده سوف يستكمل علي النحو التالي:

- ٦-١ إعادة إصدار القوائم المالية: المفهوم والمحددات من منظور أصحاب المصالح.
- ٦-٢ تحليل العلاقة بين جودة لجنة المراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية واشتقاق الفرض الأول للبحث.
- ٦-٣ تحليل العلاقة بين جودة المراجعة المدركة وإعادة إصدار القوائم المالية واشتقاق الفرض الثاني للبحث.
- ٦-٤ تحليل العلاقة بين تركيز المليكة وإعادة إصدار القوائم المالية واشتقاق الفرضين الثالث والرابع للبحث.
- ٥-٦ منهجية البحث.
- ٦-٦ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

٦-١ إعادة إصدار القوائم المالية: المفهوم والمحددات من منظور أصحاب المصالح

لا يعتبر إعادة إصدار القوائم المالية ظاهرة حديثة في بيئة الأعمال ومهنة المحاسبة والمراجعة، ولكن هذه الظاهرة لم تثل الاهتمام الكافي من قبل الأكاديميين والمنظمين وواضعي المعايير الخاصة بالمعاملات في الأسواق المالية.

وفي هذا الصدد أشارت دراسة (Palmrose and Scholze 2004, p.50) إلى أن مصطلح إعادة إصدار القوائم المالية هو مصطلح فني ظهر بسبب المخالفات المرتبطة بحدوث الأخطاء والغش¹ في المعالجات المحاسبية الأمر الذي يؤثر في العمليات والأحداث الاقتصادية.

وأبرزت دراسة (Jeffrey et al., 2006, p.25) أن أول ظهور لمصطلح إعادة إصدار القوائم المالية كان من قبل مجلس مبادئ المحاسبة (APB) من خلال الإصدار رقم (٢٠) لعام ١٩٧١، حيث أوضح تطبيق طريقة الأثر المتجمع بقائمة الدخل في سنة التغيير، ولكن هناك استثناء لحالات تتطلب إعادة إصدار القوائم المالية بأثر رجعي، وهي التحول من طريقة الوارد أخيراً صادر أولًا إلي أي طريقة أخرى من طرق تقييم المخزون، والتغيير في طرق المحاسبة عن عقود المقاولات طويلة الأجل، والتغيير من أو إلي طريقة التكلفة الكلية فني معالجة تكاليف الاستكشاف.

¹ الغش Fraud : هو تصرف متعمد من قبل فرد أو أكثر من أفراد الإدارة، أو المسؤولين عن الحوكمة أو الموظفين أو الأطراف الخارجية، يتضمن استخدام التضليل misleading للحصول علي منفعة غير عادلة أو غير قانونية. وأنه ببساطة تحريف متعمد. أما الخطأ فهو تحريف غير متعمد (ISA NO. 240)

ومن ناحية أخرى أشارت دراسة (Stanly and Dezoort (2007,p.18) إلى أن إعادة إصدار القوائم يشير إلى الفشل في إعداد القوائم المالية، حيث أن المعلومات المفصح عنها في الأصل لم تكن خالية من الأخطاء الجوهرية. وأن إعادة إصدار القوائم المالية يحدث إما نتيجة لأخطاء الفترات السابقة أو نتيجة لطرق محاسبية غير ملائمة، مثل التطبيق الخاطئ لقواعد الاعتراف بالإيراد أو القياس غير السليم للأصول

وقامت دراسة (Baber et al.,(2009,p.36 بتعريف إعادة إصدار القوائم المالية علي أنه تصويب للأخطاء المحاسبية التي حدثت في الماضي إما بسبب الإهمال والتقصير أو بسبب وجود ممارسات انتهازية من قبل الإدارة.

وعرفت دراسة (Plumlee and Yohn ((2010,p.62 إعادة إصدار القوائم المالية بأنه عملية تحدث بسبب الأخطاء الداخلية، وضعف الجودة المرتبطة بالمعايير المحاسبية مثل عدم اليوضوح في تطبيق المعايير المحاسبية، واستخدام الحكم الشخصي¹ في تطبيق هذه المعايير. وعرفته دراسة (Firth et al., 2011 بأنه يُعد بمثابة اعتراف صريح من قبل الإدارة بوجود تحريف في صورة غش في القوائم المالية التي سبق إصدارها. ومن جانب آخر، وعرفت دراسة (Chen et al. (2013 إعادة إصدار القوائم المالية علي أنه تصويب للمعلومات المحاسبية التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية السابق إصدارها لكونها مضللة.

وعلي الرغم من عدم صدور معيار محاسبي خاص بإعادة إصدار القوائم المالية حتي الآن، إلا أن مفهوم إعادة إصدار القوائم المالية حظي باهتمام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والذي أصدر معيار المحاسبة الدولي (IAS No.8) بعنوان "السياسات المحاسبية والتغيير في التقديرات المحاسبية والأخطاء" وذلك في سنة ٢٠٠٥، حيث نصت الفقرة (٥) من هذا المعيار علي أن إعادة إصدار القوائم المالية بأثر رجعي *Retroactively Restatement* هو تصحيح للقياس والاعتراف والإفصاح عن عناصر القوائم المالية، كما لو أن خطأ الفترة السابقة لم يحدث مطلقاً.

وأصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) معيار المحاسبة الأمريكي رقم ١٥٤ سنة ٢٠٠٥ (SFAS No.154) لإعادة إصدار الرأي رقم (٢٠) بعنوان "التغييرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء" والذي حدد مفهوم إعادة إصدار القوائم المالية بأنه تنقيح للقوائم المالية السابق إصدارها لإظهار آثار تصحيح الأخطاء السابقة في تلك القوائم والتي تتناول الأخطاء الحسابية والأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية وتجاهل حقائق معينة كانت موجودة في تاريخ إعداد القوائم المالية.

¹ تعرف المعايير المبنية علي أساس المبادئ (معبراً عنها بالمعايير الدولية) علي إنها المعايير التي تتيح استخدام الحكم الشخصي وتعتمد علي إطار من المفاهيم والتعريفات، وذلك علي خلاف المعايير المبنية علي أساس القواعد (معبراً عنها بالمعايير الأمريكية) *Rules Based Accounting Standards* التي تعتمد علي مجموعة من الإجراءات والقواعد والإرشادات تحد من ممارسة الحكم الشخصي. (الصيرفي، ٢٠١٥)

و يؤثر إعادة إصدار القوائم المالية بشكل كبير في طبيعة الحركة الاقتصادية للأسواق المالية، نظراً لأن اتخاذ القرارات الاقتصادية يعتمد بصفة أساسية علي المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية. إذ يوجد العديد من الآثار الاقتصادية لإعادة إصدار القوائم المالية لأن إعادة إصدار القوائم المالية يؤثر بشكل سلبي علي الثقة في الإدارة وهو ما ينعكس في التأثير علي أسعار الأسهم. ومن ناحية أخرى فإن إعادة إصدار القوائم المالية يؤثر علي قدرة الشركة التمويلية، سواء أكانت في شكل قروض بنكية أو إصدار سندات أو إصدار أسهم. ويؤدي إعادة إصدار القوائم المالية مرة أخرى إلي انخفاض ثقة أصحاب المصالح فيها وزيادة درجة عدم تماثل المعلومات وهو الأمر الذي يزيد من صعوبة الحصول علي التمويل اللازم، ويؤثر في اختيارات الشركة حول خيارات التمويل الخارجية سواء أكانت قروضاً بنكية أو إصدار سندات أو إصدار أسهم (Robbanie et al., 2006).

وأوضحت دراسة (Badert scher et al. (2011). أن هناك العديد من المحددات التي تحد من قيام الشركات بإعادة إصدار القوائم المالية منها استقلال مجلس الإدارة، وهيكل الرقابة الداخلية، ونسبة الرفع المالي، وحوكمة الشركات، وجودة المراجعة المدركة الداخلية، وجودة لجنة المراجعة، وجودة المراجعة المدركة، وتركز تركيز الملكية.

ويخلص الباحث مما سبق إلي أنه يوجد اتفاق بين الدراسات السابقة فيما يتعلق بتحديد مفهوم إعادة إصدار القوائم المالية بأنه " قيام الشركات بإصدار قوائمها المالية مرة أخرى لتصحيح المعلومات التي سبق الإفصاح عنها لكونها مضللة بسبب التحريفات الجوهرية¹، أو بسبب مخالفة المعايير المحاسبية، أو بسبب عدم وضوح المعايير المحاسبية".

٦-٢ تحليل العلاقة بين جودة لجنة المراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية واشتقاق الفرض الأول للبحث.

يوجد العديد من الدراسات (Aire et al., 2005 ; Akeely and Dennis , 2012 . ; Farber , 2005 ; Stanley and Dezoort , 2007 ; Ellifsen and Messler , 2000 ; Jaime and Michael , 2013) التي تناولت العلاقة بين لجنة المراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية. واختلفت نتائج هذه الدراسات فيما بينها حول أثر جودة لجنة المراجعة علي احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية. كما تناولت دراسات أخرى محددات فعالية وكفاءة لجنة المراجعة لتأدية دورها الإشرافي والرقابي علي عملية إعداد القوائم المالية، وأثر ذلك علي احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية.

وفي هذا الصدد اقامت دراسة (Abottle et al. (2004 باختبار جودة لجنة المراجعة، والتي تم تحديدها من خلال التوصيات الصادرة للجنة (Blue Ribbon committee) لزيادة فعالية لجنة المراجعة، في تخفيض احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية. واعتمدت الدراسة علي عينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى ١٩٩٩. وقُسمت هذه العينة إلي عينة تجريبية اشتملت علي

^١ التحريفات الجوهرية هي عبارة عن حذف أو تعديل بالزيادة Overstatment أو بنقص Understatment في المبالغ أو القيم أو أرصدة الحسابات أو مجموعة العمليات، وأن هذه التحريفات يمكن أن تكون غير متعمدة فتسمى أخطاء Errors أو متعمدة فتسمى غشاً أو تلاعب (Farud (ISA No. 240

الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية، وعينة رقابية تتكون من الشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية. وقد ركزت الدراسة على الاستقلالية والخبرة المالية والحجم وعدد اجتماعات اللجنة. وتوصلت إلي أن استقلال أعضاء لجنة المراجعة بنسبة ١٠٠% من خلال عدم وجود علاقات خاصة وعلاقات مالية مع إدارة الشركة، و توافر الخبرة المالية والمحاسبية لأحد أعضاء لجنة المراجعة علي الأقل، و تكرار اجتماعات لجنة المراجعة علي الأقل. بعدد أربعة اجتماعات سنوياً، و ألا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة أعضاء كل هذه المحددات من شأنها زيادة فعالية وكفاءة لجنة المراجعة وبالتالي تخفيض احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية.

و اتفقت نتائج دراسة (Huang et al. 2011) مع نتائج الدراسة السابقة في أن وجود لجنة للمراجعة يؤدي لتخفيض عمليات إعادة إصدار القوائم المالية. وقد اعتمدت دراسة (Huang et al. 2011) في اختبار هذه العلاقة علي عينة مكونة من ٤٦٥ شركة صينية مقيدة بالبورصة الصينية خلال الفترة من عام ٢٠٠٢. وحتى عام ٢٠٠٦. وقد قامت هذه الشركات بعمل ٨٨٠ حالة إعادة إصدار لقوائمها المالية، مع وجود عينة رقابية أخرى من الشركات بلغت ١١٤٧ مشاهدة لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية خلال الخمس سنوات التي تمثل فترة الدراسة. وتوصلت إلي أن الشركات التي لديها لجنة مراجعة يكون لديها احتمالات أقل لإعادة إصدار قوائمها المالية، لأن وجود لجنة للمراجعة يؤدي لتعزيز الحوكمة المالية في مجلس الإدارة، وأن لجنة المراجعة تؤدي نوعين من المهام، النوع الأول: مهام داخلية وتشتمل تحديد الطرق المحاسبية واختيار الإجراءات المحاسبية لإعداد القوائم المالية، وتحديد ما إذا كانت الشركة تلتزم بالقوانين واللوائح، والتعرف علي مدى فاعلية وكفاءة هيكل الرقابة الداخلية. والنوع الثاني: المهام الخارجية مثل تقديم التوصيات لمراجع الحسابات، والتواصل معه خلال تنفيذ برنامج المراجعة.

واختلفت دراسة (Shamsul et al. 2010) في نتائجها مع دراسة (Abottle et al. 2004) فقد اختلفت الدراسة أثر لجنة المراجعة علي احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية. في عينة من الشركات المقيدة في بورصة ماليزيا والتي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٥، والتي بلغت ٣١ شركة، بالإضافة إلي عينة رقابية من الشركات الأخرى التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية بلغت ٣١ شركة أخرى متماثلة من حيث حجم الشركة والصناعة التي تنتمي إليها. وتوصلت الدراسة إلي أن لجنة المراجعة تؤدي إلي أخطاء مالية، لأنه استقلال غير فعال وغير مثمر وذلك بسبب أن تشكيل لجنة المراجعة في ماليزيا يكون إجباري، ولكن لا يوجد إلزام أن تتكون هذه اللجنة بالكامل من مديرين مستقلين. بالإضافة لذلك، فإنه لا يوجد إلزام أيضاً بأن يكون رئيس لجنة المراجعة مستقلاً علي الأقل. وكذلك عدم توافر الخبرة المحاسبية في أعضاء لجنة المراجعة، وبالتالي فإن لجنة المراجعة لن تكون فعالة ما لم يكن أعضاءها علي دراية ومعرفة تامة بالمعايير المحاسبية.

وتتفق نتائج دراسة (Shamsul et al. 2010) مع نتائج دراسة (Agrawal and Chadha 2005) في أنه لا يوجد تأثير. لجودة لجنة المراجعة علي عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، حيث اهتمت دراسة

(Agrawal and Chadha, 2005) بتفسير العديد من العوامل المؤثرة علي جودة لجنة المراجعة والتي تؤثر علي احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية، مثل استقلال مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، ومشاركة المديرين المستقلين ذوي الخبرة المالية في لجنة المراجعة، ومدى تأثير الرئيس التنفيذي علي لجنة المراجعة، ومدى تأثير وجود المدير المالي داخل لجنة المراجعة. واختبرت الدراسة آثار المتغيرات السابقة علي احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية في عينة مكونة من ١٥٩ شركة من الشركات الأمريكية والتي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية خلال عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١، وقسمت عينة الدراسة إلي مجموعتين علي أساس حجم المنشأة ونوعية الصناعة. وتوصلت الدراسة إلي أن استقلال أعضاء لجنة المراجعة لا يؤثر في عمليات إعادة إصدار القوائم المالية.

وتتفق نتائج دراسات كل من (Alre et al., 2005 ; Akeely and Dennis , 2012 ; Farber , 2005 ; Stanlay and Dezoort , 2007 ; Eilifsen and Messler , 2000 ; Jaime and Michael , 2013) مع ما توصلت إليه نتائج دراستي (Abbottle et al., 2004)، (Huang et al., 2011).

وتوصلت دراسة (Eilifsen and Messier (2000) إلي أن الأخطاء المسببة لإعادة إصدار القوائم المالية يمكن تجنبها من خلال تواجد لجنة مراجعة مستقلة وفعالة ويتوافر بها عضو واحد علي الأقل من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية. وقد اعتمدت الدراسة في تحديد مفهوم الخبير المالي علي أن يكون عضواً بلجنة المراجعة. حاصلًا علي تعليم مرتبط بالجوانب المالية علي مستوي عالٍ، وتتوافر فيه الخبرة كمحاسب قانوني مرخص له بمزاولة المهنة، أو يكون مراجع حسابات أو مسئول عن الإدارة المالية أو مراقباً مالياً، بالإضافة إلي الفهم الواضح للمعايير المحاسبية، والخبرة في إعداد ومراجعة القوائم المالية، وكذلك الخبرة في تصميم وتقييم هيكل الرقابة الداخلية وكلها عوامل تساعد في تخفيض الأخطاء التي تؤدي إلي إعادة إصدار القوائم المالية.

وأوضحت دراسة (Alre et al. (2005 أن هناك العديد من العوامل التي تحد من فعالية لجنة المراجعة في تحقيق الأدوار الرقابية التي تؤدي إلي سلامة القوائم المالية وتخفيض من احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية، ويتمثل أهم هذه العوامل في الاستقلال، وتوافر الشهادات المهنية والدرجات العلمية، وتوافر الموارد اللازمة، وتوافر الخبرة المالية والمحاسبية، والخبرة في مجال الصناعة الذي تعمل فيه الشركة. وأضافت دراسة (Farber (2005 أن انخفاض نسبة الأعضاء المستقلين داخل لجنة المراجعة وانخفاض عدد الاجتماعات وعدم توافر الخبرة المالية لأعضائها كلها عوامل تزيد من حالات الغش في القوائم المالية وبالتالي تؤدي إلي زيادة احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية.

وتناولت دراسة (Le et al. (2006) مدى فعالية وجود لجنة للمراجعة بالنسبة للشركات المقيدة بالبورصة الصينية، توصلت إلي أن إنشاء لجنة للمراجعة يخفض بشكل معنوي من عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، كما أن زيادة استقلال هذه اللجنة ومصداقيتها وتوافر الخبرة المالية لها يرتبط

سلباً وبشكل معنوي بتخفيض احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية، وأن وجود لجنة للمراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة الصينية يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية بشكل فعال.

وأوضحت دراسة (Stanly and Dezoort (2007) إلى أن إعادة إصدار القوائم المالية مصطلح يستخدم للتعبير عن الفشل في إعداد القوائم المالية، حيث أن المعلومات الواردة في القوائم المالية في الأصل لم تكن خالية من الأخطاء الجوهرية. وتوصلت الدراسة إلى أن إعادة إصدار القوائم المالية يحدث إما نتيجة لأخطاء الفترة السابقة أو نتيجة لطرق محاسبية غير ملائمة مثل التطبيق الخاطئ لقواعد الاعتراف بالإيراد أو القياس الخاطئ للأصول، وهذا كله يرجع إلى وجود لجان مراجعة غير فعالة في أداء دورها الرقابي والإشرافي للحفاظ على سلامة وصحة القوائم المالية.

واستهدفت دراسة (Akeely and Dennis (2012) اختبار أثر جودة لجنة المراجعة على احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية على عينة من الشركات الاسترالية. وتوصلت إلى أن جودة لجنة المراجعة، وتوافر الخبرة المالية والمحاسبية، وكذلك الخبرة في مجال الصناعة التي تعمل بها الشركة، مع زيادة عدد الاجتماعات وطول مدتها يؤدي إلى تخفيض عمليات إعادة إصدار القوائم المالية.

وانتقدت دراسة شاهين (2012) مع الدراسات الأخرى حيث اهتمت بدراسة العلاقة بين عمليات إعادة إصدار القوائم المالية وجود لجنة المراجعة المرتبطة بأعضاء لجنة المراجعة وهي الخبرة المالية التي يتمتع بها أعضاء اللجنة، وتكرار عقد الاجتماعات بصفة منتظمة لأعضاء لجنة المراجعة، وسفحة أعضاء لجنة المراجعة المستقلة، والفترة الزمنية التي يقضيها أعضاء لجنة المراجعة في اللجنة، وما يحصل عليه أعضاء اللجنة من مبالغ النقدية. وتمت الدراسة على عينة مكونة من 96 شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية منها مجموعة من الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية وعددها 48 شركة خلال الفترة من 2008 وحتى 2009. كما ركزت الدراسة على الشركات التي قامت بسحب قوائمها المالية وقامت بإجراء بعض التعديلات عليها نتيجة استخدام معالجات محاسبية خاطئة أو مخالفة لمعايير المحاسبة. وتوصلت إلى أن زيادة الخبرة المالية والتنظيمية لعضو لجنة المراجعة يؤدي إلى زيادة المعرفة لدى الأعضاء وقدراتهم على اتخاذ القرارات، مما يؤدي إلى زيادة فعالية الدور الرقابي والإشرافي للجنة للمراجعة على العمليات الخاصة بإعداد ومراجعة القوائم المالية للشركة. وتوصلت أيضاً إلى أنه لا توجد علاقة ارتباط بين الفترة الزمنية التي يقضيها العضو في اللجنة وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، وكذلك لا توجد علاقة ارتباط بين ما يحصل عليه الأعضاء من مبالغ نقدية والحد من عمليات إعادة إصدار القوائم المالية. ويمكن تفسير هذه النتيجة على أساس أن العضو المستقل يكون حريص على سمعته.

ومن جانب آخر أوضحت دراسة (Jaime and Michaël (2013) أن توافر الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة لا يؤدي فقط إلى تخفيض احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية وإنما يؤدي أيضاً إلى

جودة لتقارير المالية Financial Reporting Quality: لا يوجد تعريف واحد منطبق عليه لجودة التقرير المالية ، وبذلك لأن الجودة تختلف باختلاف وجهات نظر وأهداف مستخدمي تلك التقارير. وقد عرفها (الصبري، 2010) على أنها "إعداد التقارير المالية وفقاً لإطار إعداد التقرير المعنى المطبق، أن تساعد على توصيل محتواها لمستخدميها في التوقيت المناسب وبمستوى تجميع ملائم، مع تجنب التحريف الجوهري في هذا المحتوى، ويتألف تعبير التقارير المالية بصدق عن الوضع الاقتصادي للشركة خلال فترة زمنية". وأيضاً يتعلق بمقياس جودة التقارير المالية هناك العديد من المقاييس مثل بجودة الأرباح (Earnings Management)، مستوى التحفظ المحاسبي، الخصصن اللوجية للمعلومات المحاسبية، الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية، مخاطر العجز عن السداد. ولكن أشهر هذه المقاييس جودة الأرباح ومستوى التحفظ المحاسبي.

تخفيض ما يسمى بتوقيت فترة الظلام *Timing of the Dark Period* للقوائم المالية التي يتم إعادة إصدارها. إذ تمثل فترة الظلام طول الفترة ما بين اكتشاف الشركة أنها تحتاج لإعادة إصدار قوائمها المالية والإفصاح اللاحق للأثار المترتبة علي إعادة إصدار هذه القوائم. وتوصلت الدراسة إلي أن هناك علاقة عكسية بين توافر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وفترة الظلام لإعادة إصدار القوائم المالية، لأن الشركات التي لديها رئيس لجنة مراجعة يتوافر لديه الخبرة المالية والمحاسبية يوفر الإفصاحان في التوقيت المناسب التي تكشف عن تفاصيل إعادة إصدار القوائم المالية، وتتنخفض فترة الظلام في هذه الشركات بنسبة ٤٠% مقارنة بالشركات الأخرى التي لا تتوافر لديها لجنة مراجعة تتوافر بها خبرات مالية.

ويخلص الباحث من خلال تحليل الدراسات السابقة إلي أن معظم هذه الدراسات ركزت علي الأسواق المالية المتقدمة، بينما ركز عدد قليل من الدراسات علي الأسواق المالية الناشئة مثل البورصة المصرية. وهناك اتفاق بينها علي أن هناك علاقة ارتباط بين جودة لجنة المراجعة واحتمالات إعادة إصدار القوائم المالية، ما عدا دراسة (Shamsul et al. 2010) والتي توصلت إلي أنه لا يوجد ارتباط بين جودة لجنة المراجعة واحتمالات إعادة إصدار القوائم المالية. وذلك بسبب طبيعة ماليزيا والتي لا يوجد بها إلزام للشركات المالية بضرورة أن يتوافر بها لجنة مراجعة مستقلة ذات خبرة مالية. وأن علاقة الارتباط بين جودة لجنة المراجعة واحتمالات إعادة إصدار القوائم المالية يستلزم توافر عاملي الاستقلال والخبرة المالية معاً لأعضاء لجنة المراجعة.

ويؤيد الباحث نتائج الدراسات السابقة ، والتي توصلت إلي أن جودة لجنة المراجعة من خلال توافر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضائها، ودورية الاجتماعات للجنة المراجعة، وتوافر السلطة والقوة لهذه اللجنة، وكذلك قيام اللجنة بذل العناية المطلوبة منها، وتوافر الخبرة في مجال الصناعة التي تعمل به الشركات يجعل للجنة ذات جودة مما يؤدي إلي تخفيض احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية، لأن ذلك يؤدي زيادة الرقابة الفعالة علي إدارة الشركة. ويخلص الباحث إلي أن هناك ندرة في الدراسات العربية التي تناولت أثر جودتي لجنة المراجعة والمراجعة المدركة وتركز الملكية معاً علي إعادة إصدار القوائم المالية.

ويري الباحث أن لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات عندما تكون ذات جودة فإنها تكون من العوامل الهامة التي تساعد في تخفيض عمليات إعادة إصدار القوائم المالية بالنسبة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية . وبالتالي فإنه يمكن اشتقاق الفرض الأول علي النحو التالي:

الفرض الأول :- تؤثر جودة لجان المراجعة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية سلباً علي احتمال قيامها بإعادة إصدار القوائم المالية

٦-3 تحليل العلاقة بين جودة المراجعة المدركة وإعادة إصدار القوائم المالية

وأشفاق الفرض الثاني للبحث

تقوم مهنة المحاسبة و المراجعة بدور هام في حماية حقوق المستثمرين عن طريق الكشف عن أي تحريفات ، لذلك يعتبر فشل المراجع الخارجي في اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية من العوامل الرئيسية والأساسية التي تؤدي إلي زيادة عمليات إعادة إصدار القوائم المالية (Newman et al., 2005).

واهتم عدد غير قليل من الدراسات بتناول العلاقة بين جودة المراجعة المدركة وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية. فتوصلت دراسة (Huang et al. (2011) إلي أن الشركات التي تم مراجعة قوائمها المالية السنوية من خلال مكتب مراجعة ينتمي لـ (Big:4) ¹ يكون لديها احتمال أقل لإعادة إصدار قوائمها المالية. كما أوضحت نتائج الدراسة أن هذا المكتب ترتفع بها درجة الاستقلال وجودة عملية المراجعة الأمر الذي يزيد من نزج إمكانية الاعتماد علي القوائم المالية، حيث تتمتع هذه المكاتب الكبرى للمراجعة بالعديد من المزايا المتعلقة باستقلال المراجعة والتخصص والخبرة مقارنة بمكاتب المراجعة الصغيرة، بالإضافة إلي حرص الدائم علي سمعتها. لذلك فهي أكثر استقلالاً من مكاتب المراجعة الصغيرة، لذلك أوضحت الدراسة أن جودة عملية المراجعة والاستقلال ترتفع في المكاتب التي تنتمي لـ (Big:4) مقارنة بتلك المكاتب التي تنتمي لـ (Big:10). كما أن جودة عملية المراجعة والاستقلال ترتفع في المكاتب التي تنتمي لـ (Big:10) مقارنة بباقي مكاتب المراجعة الأخرى الصغيرة، وبالتالي فإن احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية تكون منخفضة في الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مكاتب مراجعة تنتمي لـ (Big:4) مقارنة بتلك الشركات التي يتم مراجعتها من بواسطة شركات تنتمي لـ (Big:10)، كما أن احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية تكون منخفضة في الشركات التي يتم مراجعتها من خلال مكاتب مراجعة تنتمي لـ (Big:10) مقارنة بتلك الشركات التي يتم مراجعتها من خلال مكاتب المراجعة الصغيرة.

واستهدفت دراسة (Jiang et al.(2015) اختبار أثر جودة المراجعة المدركة علي احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية لعينة من الشركات المقيدة في البورصة الصينية. واعتمدت في قياس جودة عملية المراجعة علي الأتعاب التي يحصل عليها المراجع. وتتميز تلك الدراسة عن غيرها من الدراسات الأخرى أنها قامت بالفرقة بين نوعين من إعادة إصدار القوائم المالية هما إعادة إصدار القوائم المالية المرتبط بعناصر قائمة الدخل و قائمة المركز المالي وإعادة إصدار القوائم المالية المرتبط بقائمة التدفقات النقدية، حيث أوضحت أن الدراسات السابقة لم يكن فيها مثل هذا التمييز إذ يعد هذا التمييز لإعادة إصدار القوائم المالية أمراً هاماً وضرورياً

¹ منشآت المراجعة الأربعة الكبار التي تمثل ال (Big:4) هي Deloitte Touche Tohmatsu Limited , Price Water House Coopers , Ernst & Young and KPMG

لأن مخاطر التقاضي للمراجع تختلف في ظل الأنواع المختلفة لإعادة إصدار القوائم المالية. وتوصلت إلي أن ارتفاع جودة المراجعة المدركة يؤدي إلي تخفيض احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية المرتبط بعناصر قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، ولكن الرقابة الفعالة والخاصة بارتفاع جودة المراجعة المدركة لم يظهر تأثيرها بوضوح في تخفيض احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية المرتبط بعناصر قائمة التدفقات النقدية. وقد أوضحت الدراسة أن السبب في ذلك هو وجود اهتمام كبير من جانب الهيئات التنظيمية ومخاوف من إدارة الأرباح والمرتبط بعناصر قائمة الدخل وقائمة المركز المالي أكثر من إدارة التدفقات النقدية. وتوصلت إلي أن هيئة الرقابة المالية في الصين أكثر تشدداً من حيث العقوبات التي يتعرض لها المراجع عندما يكون هناك فشل في اكتشاف الأخطاء المادية المتعلقة بالمبالغة في قيمة الأصول وصافي الدخل والتخفيض من قيمة الالتزامات والمصروفات، ويكون المراجع أكثر عرضة للعقوبات والجزاءات في حالة الفشل في اكتشاف الأخطاء الجوهرية المتعلقة بمشاكل الإيرادات. وعلي العكس من كل ما سبق فإن هناك أدلة قليلة علي تلك العقوبات التي يتعرض لها مراجع الحسابات إذا كان هناك فشل في اكتشاف الأخطاء المتعلقة بالتدفقات النقدية. كما أوضحت للدراسة أيضاً أن المراجع ليس علي دراية ومعرفة كافية بإدارة التدفقات النقدية، وبالتالي لا يوجد تأثير لارتفاع جودة عملية المراجعة علي إعادة إصدار القوائم المالية الخاصة بالتدفقات النقدية، في حين أن ارتفاع جودة عملية المراجعة يخفض من احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية المرتبطة بعنصر الدخل من خلال قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

وعلي عكس الدراسات السابقة استهدفت دراسة (Romanus et al. (2008 اختبار التخصص في مجال الصناعة بالنسبة للمراجع وأثره علي عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، حيث بينت أن إعادة إصدار القوائم المالية يؤدي إلي التشكيك في درجة الاعتماد علي القوائم المالية للشركة بسبب أن المعلومات المالية التي سبق الإفصاح عنها منخفضة الجودة، وبالتالي تلقي مسؤولية هامة علي المراجع القيام بدوره لتأكيد علي جودة القوائم المالية. إذ أن فشل المراجعة في منع واكتشاف التحريفات والتلاعب في القوائم المالية يعبر عن فشل المراجع في أداء مهام وظيفته، وبالتالي تكون هناك علاقة عكسية بين جودة عملية المراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية. ومن أهم العوامل التي تؤدي إلي زيادة جودة المراجعة المدركة لتخفيض احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية هو التخصص في مجال الصناعة بالنسبة للمراجع حيث يؤدي إلي زيادة معرفة مراجع الحسابات ببيئة عمل العميل وظروف العمل وإلي أي مدى يمكن التأثير علي حسابات التشغيل الأساسية. وتختلف دراسة (David et al. (2008 عن الدراسات السابقة حيث أوضحت أن تقديم الخدمات الاستشارية من بواسطة المراجع تؤدي إلي زيادة احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية، لأن هذا يؤدي إلي تخفيض الرقابة من قبل المراجع. فمن أجل الحصول علي أتعاب من العميل والحفاظ علي العميل قد يتغاض المراجع عن الطرق المحاسبية غير الملائمة التي تطبقها الإدارة، والتي تؤدي إلي مزيد من الأخطاء المحاسبية، وبالتالي إلي زيادة عمليات إعادة إصدار القوائم المالية.

وتختلف دراسة (Klirney et al. (2011) عن دراسة (David et al. (2008) في أنها ميزت بين أنواع الخدمات الاستشارية التي يقوم بتقديمها المراجع وأثرها على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية. وأوضحت نتائج الدراسة الأولى أنه لا توجد علاقة بين عمليات إعادة إصدار القوائم المالية وقيام المراجع بتصميم وتنفيذ نظم معلومات المحاسبة المالية، وكذلك تقديم خدمات المراجعة الداخلية، في حين توجد علاقة بين عمليات إعادة إصدار القوائم المالية وتقديم مراجع الحسابات للخدمات الضريبية للعميل، إذ أن تقديم الخدمات الضريبية للعميل يرتبط بزيادة عمليات إعادة إصدار القوائم المالية. وتوصلت دراسة (Rebecca et al. (2014) أن ارتفاع جودة المراجعة المدركة يمكن من اكتشاف التحريفات قبل أن تصبح مشاكل التقرير المالي حادة نسبياً، بالإضافة إلى أن ارتفاع جودة المراجعة المدركة التي يقدمها مراجع الحسابات يؤدي إلى توفير توجيهاً ناعمة تساعد في تحسين جودة التقارير المالية. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين جودة المراجعة المدركة واحتمالات إعادة إصدار القوائم المالية. وقد اعتمدت الدراسة في قياس جودة المراجعة المدركة على تقييم PCAOB لمكاتب المراجعة محل الفحص، إذ توصلت الدراسة أنه إذا كان رأي مجلس الإشراف والرقابة (PCAOB) عند التفتيش على مراجع الحسابات حسناً فإن هذا يعني ارتفاع جودة عملية المراجعة وبالتالي انخفاض احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية.

وتختلف دراسة (Alan et al. (2019) عن غيرها من الدراسات السابقة في أنها تقيس جودة المراجعة المدركة من خلال الأتعاب التي يحصل عليها المراجع وتحديد أثر ذلك على احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية. وقد استهدفت الدراسة التركيز على أتعاب المراجع وأثرها على احتمال إعادة إصدار القوائم المالية مستقبلاً، حيث ركزت على عملية المراجعة التي تسبق الإعلان عن إعادة إصدار القوائم المالية. وتم اختبار العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية والأتعاب التي يحصل عليها المراجع في فترة ما قبل الإعلان عن إعادة إصدار القوائم المالية، وفي السنوات التالية لإصدار قانون (Sarbanes-Oxley) بعد التحكم في جودة الرقابة الداخلية. كما اختلفت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة في أنها تناولت العلاقة بين الأتعاب التي يحصل عليها المراجع وإعادة إصدار القوائم المالية بعد صدور قانون (Sarbanes-Oxley) على خلاف العديد من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة قبل إصدار القانون.

ومن ناحية أخرى أبرزت الدراسة أن الدراسات السابقة قامت باختبار تلك العلاقة وتوصلت إلى أن الأتعاب التي يحصل عليها المراجع وإعادة إصدار القوائم المالية في المستقبل يرتبطان بعلاقة إيجابية عند التحكم في جودة الرقابة الداخلية. وفي حين توصلت نتائج الدراسة إلى أن الأتعاب التي يحصل عليها المراجع ترتبط سلباً بإعادة إصدار القوائم المالية المستقبلية. ويرجع هذا التعارض مع

¹ PCAOB (Public Company Accounting Oversight Board) وهو مجلس الإشراف على منشآت المحاسبة والمراجعة التي تقوم بمراجعة القوائم المالية للشركات الخاضعة لقوانين البورصة الأمريكية، وهو مجلس تم إنشاؤه وفقاً لقانون ساربانز-أوكسلي لوضع وتبني معايير عن رقابة الجودة وأخلاقيات المهنة والاستقلال لشركات المراجعة.

نتائج للدراسات السابقة إلى إهمال جودة الرقابة الداخلية في الدراسات السابقة. وبالتالي تقدم الدراسة دليلاً على أن إعادة إصدار القوائم المالية يعكس انخفاض جهود المراجعة وتقدير وتقييم غير سليم للمخاطر في تلك الفترات التي تسبق سنة إعادة الإصدار.

ويخلص الباحث من خلال تحليل الدراسات السابقة إلى أن هذه الدراسات أجريت على الأسواق المالية المتقدمة. فاستهدفت بعضها اختبار هذه العلاقة في البورصة الأمريكية مثل دراستي (Alan et al., 2013)، و (Kinney et al., 2011)، في حين استهدف البعض الآخر البورصة في الصين مثل دراسة (Huang et al., 2011). وبالتالي يرى الباحث أن هناك ندرة واضحة في الدراسات التي اختبرت هذه العلاقة في الأسواق المالية الناشئة خاصة في الدول العربية.

ويخلص الباحث أيضاً إلى أن هذه الدراسات اتفقت فيما بينها على أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين جودة المراجعة المدركة واحتمالات إعادة إصدار القوائم المالية. وبالتالي فإن ارتفاع جودة المراجعة المدركة يؤدي إلى تخفيض احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية. ويرى الباحث أن هذه الدراسات على الرغم من اتفاقها في النتائج إلا أنها اختلفت في كيفية قياس جودة عملية المراجعة سواء من خلال الحصول على وكالة لشركات (Big:4) أو من خلال رأي مجلس الإشراف والرقابة (PCAOB) أو من خلال تقديم الخدمات الاستشارية أو من خلال الأتعاب التي يحصل عليها المراجع. ويؤيد الباحث نتائج هذه الدراسات في أن ارتفاع جودة عملية المراجعة يؤدي إلى تخفيض احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية. ويتوقع تحقق هذه النتائج في سوق البورصة المصرية. وبالتالي فإنه يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث على النحو التالي:

الفرض الثاني : تؤثر جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية سلباً على احتمال قيامها بإعادة إصدار القوائم المالية.

٦-٤ تحليل العلاقة بين تركيز الملكية وإعادة إصدار القوائم المالية واشتقاق الفروض من الثالث والرابع للبحث.

تجدر الإشارة إلى أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت العلاقة بين تركيز الملكية واحتمالات إعادة إصدار القوائم المالية ، حيث جاءت نتائجها غير متفقة وغير متجانسة. فتوصلت نتائج دراسة (Huang et al., 2011) إلى أن تركيز الملكية يؤدي إلى تخفيض احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية حيث أن رقابة كبار المساهمين تنقل من انتهازية الإدارة تؤدي إلى وجود رقابة محاسبية قوية لمنع واكتشاف التحريفات المحاسبية. ومن جانب آخر توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تتصف بتركيز الملكية في يد مؤسسات حكومية لديها احتمال مرتفع لإعادة إصدار قوائمها المالية. كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن المسؤولين عن هذه الشركات يتولون العديد من

المناصب في العديد من الشركات ولا يوجد لديهم الدافع للرقابة وتقييم الأداء. إذ أنهم يسعون لتحقيق مصالحهم الشخصية وتحسين أوضاعهم السياسية حيث يقضون مزيداً من الوقت في محاولة الوصول إلى مستويات أعلى جنباً إلى جنب مع كبار المسؤولين الحكوميين. لذلك فهم يعطون اهتماماً أقل لتشغيل وإدارة الشركة. ونظراً لأن أداء الشركة يعد أحد المعايير الخاصة بترقيتهم فإنه يكون لديهم دوافع قوية للمبالغة في الأرباح وبالتالي إتباع طرق محاسبية غير ملائمة وهو ما يؤدي إلى ارتفاع عمليات إعادة إصدار القوائم المالية.

واستهدفت دراسة (Zhang and Chen (2011) اختبار العلاقة بين تركيز الملكية وإعادة إصدار القوائم المالية باستخدام عينة من الشركات المقيدة في البورصة الصينية خلال الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٩. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي يوجد بها تركيز مرتفع للتركز الملكية تتخفف لديها احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية باستثناء الشركات التي يزيد فيه تركيز الملكية فيها في يد المؤسسات الحكومية والتي يكون من السهل فيها حدوث إعادة إصدار لقوائمها المالية.

وفي نفس السياق تناولت دراسة (Zhang Guiling (2012) العلاقة بين تركيز الملكية وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، في أنها تناولت أثر تركيز الملكية على إعادة إصدار القوائم المالية من خلال التركيز على بعدين أساسيين، البعد الأول: وهو تركيز الملكية، والبعد الثاني: وهو طبيعة تركيز الملكية. وتوصلت الدراسة، إلى أن توافر الرقابة والإشراف من جانب كبار المساهمين يكون له أثر إيجابي على زيادة حوكمة الشركات، وهذا يعني أن تركيز الملكية في يد كبار المساهمين يؤدي لتضييق الفجوة بين المصالح خاصة عندما ترتبط مصالح كبار المساهمين ارتباطاً وثيقاً بأداء الشركة، ويكون هناك دافع لكبار المساهمين لوضع إجراءات فعالة للرقابة المحاسبية لاكتشاف ومنع التحريفات المحاسبية. لذلك أوضحت الدراسة أن تركيز الملكية يرتبط ارتباطاً عكسياً باحتمالات إعادة إصدار القوائم المالية.

وتوصلت الدراسة أيضاً بخصوص طبيعة تركيز الملكية أن الشركات الصينية التي تمت عليها الدراسة يوجد بها تركيز نسبي للملكية والسيطرة في يد الحكومة. ويؤدي تركيز الملكية إلى وجود مشكلة فراغ المالك (owner Vacancy)، حيث أن غياب المصالح الاقتصادية المرتبطة بالمالك تؤدي إلى ضعف نظام الرقابة والإشراف، وبالتالي انخفاض فعالية أداء الشركة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع عمليات إعادة إصدار القوائم المالية.

واختبرت دراسة (Tanverdi et al. (2014) أثر تركيز الملكية على احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية في عينة من الشركات الإيرانية المسجلة في بورصة طهران خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١١. وقد توصلت الدراسة أن هناك نسبة مرتفعة من الشركات الإيرانية تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية بسبب الانحرافات المحاسبية. لذلك حاولت الدراسة الإجابة على تساؤل هام وهو هل تركيز الملكية في الشركات الإيرانية يؤثر على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية؟

وللإجابة على هذا التساؤل أبرزت الدراسة أنه لا توجد علاقة جوهرية بين تركيز الملكية وإعادة إصدار القوائم المالية، حيث أن الاقتصاد الإيراني هو اقتصاد حكومي، وبالتالي يكون تركيز الملكية

في صورة مؤسسات حكومية تعتمد بشكل كبير علي الدخل من البترول، وبالتالي ينخفض الحافز للإشراف وتحقيق الرقابة الفعالة علي إدارة الشركة. وتوصلت الدراسة أيضًا أنه في الدول الأخرى والتي يكون للقطاع الخاص فيها دور فعال في تدبير مصادر التمويل، وبالتالي فإن تركيز الملكية من جانب كبار المساهمين يوفر الحافز للإشراف والرقابة علي إدارة الشركة، ويخلق الدافع لدي الملاك لتحمل تكاليف في سبيل جمع المعلومات وتحقيق الرقابة الفعالة علي إدارة الشركة.

وتختلف دراسة (Chaur et al., 2008) مع الدراسات السابقة حيث تناولت العلاقة بين تركيز الملكية وإعادة إصدار القوائم المالية. من خلال عينة مكونة من ١٠٦ شركة من الشركات المقيدة في بورصة تايبوان، توصلت الدراسة إلي أن هناك علاقة إيجابية بين إعادة إصدار القوائم المالية وتركيز الملكية. وتؤدي سيطرة عدد قليل من المساهمين إلي تبني الشركات لطرق محاسبية يكون من شأنها تحقيق هؤلاء المساهمين، وبالتالي فإن هذا يؤدي إلي ارتفاع احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية فيما بعد، ويؤدي التوافق في المصالح بين الإدارة وهؤلاء المساهمين إلي قيام الطرفين بالتعاون علي حساب الحصص غير المسيطرة. وأوضحت نتائج الدراسة أن الشركات التايوانية التي تتسم بتركيز هيكل ملكية مرتفع تتسم بضعف الحماية المتوفرة لحصص غير المسيطرة، و يوفر هذا حافز لمزيد من إدارة الأرباح والانحرافات المحاسبية مما يؤدي في النهاية إلي إعادة إصدار القوائم المالية.

وتوصلت دراسة (Burns et al., 2019) إلي أنه توجد علاقة إيجابية بين تركيز الملكية في يد مستثمر يركز علي تحقيق الأرباح في الأجل القصير وبين احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية. ويؤدي ذلك زيادة استخدام الاستحقاقات الاختيارية وإدارة الأرباح مما يترتب عليه بعد ذلك زيادة احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية.

يخلص الباحث من خلال استعراض الدراسات السابقة أنه لا يوجد اتفاق بين نتائج هذه الدراسات، حيث اتفقت دراسة كل من (Zhang and Chen, 2011)؛ (Zhang Guiling, 2012)؛ (Huang et al., 2011) علي أنه توجد علاقة ارتباط عكسية بين تركيز الملكية واحتمالات إعادة إصدار القوائم المالية. وتوصلت هذه الدراسات إلي أن تركيز الملكية عندما يصبح في يد المؤسسات الحكومية فإنه يؤدي إلي ارتفاع احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية. ويتفق الباحث مع نتائج هذه الدراسات في أن تركيز الملكية من العوامل الهامة التي تؤدي إلي رقابة فعالة تخفض من احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية. كما يتفق الباحث أيضًا مع أن تركيز الملكية الحكومية يزيد من احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية نظرًا لانشغال هؤلاء المسؤولين عن هذه الشركات وسعيهم نحو تحقيق منافع شخصية، وتحسين أوضاعهم السياسية وبالتالي يعطون اهتمامًا أقل لتشغيل ورقابة وتقييم الأداء بالشركة.

في حين توصلت دراسات كلا من (Burns et al., 2019)؛ (Tariverdi et al., 2014)؛ (Chaur et al., 2008) إلي أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين تركيز الملكية واحتمالات إعادة إصدار القوائم المالية، إذ يؤدي تركيز الملكية وزيادة عمليات إعادة إصدار القوائم المالية. كما أن نتائج هذه الدراسات اعتمدت علي طبيعة الدول التي تمت فيها الدراسة. إذ ركزت دراسة (Chaur et al., 2008)

على الشركات في تايوان حيث لا توفر الطبيعة الدولة هناك الحماية الكافية لخصص غير المسيطرة وبالتالي فإن هذا يزيد من الطابع الانتهازي لكبار المساهمين. بينما ركزت دراسة Tariverdi et al. (2014) على الشركات في إيران، حيث بعد الاقتصاد الإيراني اقتصاداً حكومياً يغيب فيه دور القطاع الخاص وبالتالي ينخفض دور الرقابة والإشراف القوي. وبالتالي يري الباحث أن تركيز الملكية يعد من العوامل الهامة لتحقيق رقابة فعالة على إدارة الشركة وبالتالي يتوقع أن زيادة تركيز الملكية في الشركات المقيدة في البورصة المصرية يؤدي إلى تخفيض عمليات إعادة إصدار القوائم المالية. وبالتالي فإنه يمكن اشتقاق فرضي البحث الثالث والرابع على النحو التالي :

الفرض الثالث : يؤثر التركيز الحكومي للملكية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية إيجاباً على احتمال قيامها بإعادة إصدار القوائم المالية.

وخلص الباحث من تحليل الدراسات السابقة (Aire et al. ; 2012 ; Farber , 2005 ; Stanlay and Dezoort , 2007 ; Eilifsen and Messier , 2000 ; Jaime and Michael , 2013) إلى أن هناك تأثير سلبى لكل من جودتي لجنة المراجعة والمراجعة المدركة والتركز غير الحكومي للملكية على احتمالات قيام الشركات بإعادة إصدار القوائم المالية. بينما يوجد تأثير إيجابي للتركز الحكومي للملكية على احتمالات قيام الشركات بإعادة إصدار القوائم المالية. ويتبنى الباحث وجود تأثير لهذه العوامل مجتمعة على إعادة إصدار القوائم المالية. وبالتالي فإنه يمكن اشتقاق الفرض الخامس للبحث على النحو التالي:

الفرض الخامس: تؤثر جودتا لجنة المراجعة والمراجعة المدركة والتركز غير الحكومي للملكية سلباً على احتمال قيامها بإعادة إصدار القوائم المالية، بينما يؤثر التركيز الحكومي للملكية إيجاباً على هذا الاحتمال.

٥/٦- منهجية البحث

تستهدف هذا المبحث عرض منهجية البحث ؛ والتي تتضمن هدف الدراسة التطبيقية ، ومجتمع وعينة الدراسة ، وأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية ، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة ، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات ، ونتائج اختبار فروض الدراسة ، وذلك على النحو التالي :

١/٥/٦- هدف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث ، من خلال اختبار ما إذا كانت جودة لجنة المراجعة، وجودة المراجعة المدركة، وتركز الملكية (بنوعيه) تؤثر على قيام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإعادة إصدار القوائم المالية.

٢/٥/٦ - مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والتي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية خلال الفترة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٧. وتم اختيار هذه الفترة نظراً لتوافر البيانات عن تلك الفترة والتي يحتاجها للباحث في الدراسة، و انتشار ظاهرة إعادة إصدار القوائم المالية في الشركات المصرية خلال تلك الفترة. وتم الاعتماد على قاعدة البيانات الخاصة بشركة مصر لنشر المعلومات لتحديد الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية خلال تلك الفترة، حيث أمكن تحديد ١٩٦ شركة قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية خلال تلك الفترة. حدد الباحث مجموعة من الشروط التي يجب توافرها في الشركات التي تتضمنها عينة الدراسة على النحو التالي:

- ١- أن تكون الشركة مقيدة بالبورصة المصرية.
- ٢- أن تكون الشركة من الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية بسبب أخطاء في المعالجات المحاسبية أو بسبب مخالفة المعايير المحاسبية، أو بسبب مخالفات لقواعد الإفصاح المحاسبي، وبالتالي تم استبعاد إعادة الإصدار بسبب اشتقاق الأسهم أو توقف العمليات أو إعادة إصدارات خاصة بترجمة القوائم المالية.
- ٣- أن يتوافر التاريخ الخاص بإعادة إصدار القوائم المالية لشركات العينة.
- ٤- أن تكون القوائم المالية المعدلة لشركات العينة قوائم مالية دورية سنوية ومستقلة.
- ٥- أن تتوافر القوائم المالية المستقلة للسنتين التاليتين لسنة إعادة إصدار القوائم المالية، وكذلك القوائم المالية المستقلة للسنتين السابقتين لسنة إعادة إصدار القوائم المالية لشركات العينة.

وقد تم الاعتماد في تحديد حجم عينة الدراسة على المعادلة التالية (خليل، ٢٠١٠):

$$\text{حجم العينة} = \frac{N}{(N-1) + b}$$

حيث أن:

ن: تمثل حجم المجتمع.

ب: تمثل الخطأ المسموح به في تقدير حجم العينة ويمثل ١٠% من حجم العينة.

وبناء عليه فإن الحد الأدنى المناسب لحجم العينة = $\frac{196}{(196-1) + (0.1)}$ = ٩٦ شركة.

وبعد تطبيق الشروط السابقة على كل شركة أمكن تحديد حجم العينة والمكون من ٨٦ شركة ويعتبر هذا الحجم كافي ومناسب لإجراء التحليل الإحصائي وتم تخفيض حجم العينة من ٩٦ شركة والتي تمثل الحد الأدنى إلى ٨٦ شركة حيث أن الشركات التي تم استبعادها لا تتوافر بها الشروط المحددة مسبقاً. قام الباحث أيضاً بتحديد عينة رقابية أخرى مكونة من ٨٦ شركة لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية ومتماثلة من حيث طبيعة ونوع الصناعة والسنة المالية للعينة الأساسية. وبالتالي يصبح الحجم النهائي لعينة ١٧٢ شركة مقسمة إلى مجموعتين، مجموعة تجريبية تمثل ٨٦ شركة قامت بإعادة

إصدار قوائمها المالية ومجموعة رقابية وتمثل ٨٦ شركة لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية قياساً على (Aire et al., 2005 ; Akéely and Dennis, 2012 ; Farber, 2005) ويوضح جدول (١) حجم العينة مع توزيع الشركات حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك خلال فترة الدراسة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٧.

- جدول رقم (١) عينة الدراسة

م	القطاع	عدد الشركات	النسبة المئوية
١	قطاع الكيماويات	٤	٢.٣٣%
٢	قطاع الأغذية والمشروبات	٦٦	٣٨.٣٧%
٣	قطاع المنتجات المنزلية والشخصية	٨٠	٤٠.٦٦%
٤	قطاع البنوك	٦	٣.٤٨%
٥	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٢٤	١٣.٩٥%
٦	قطاع الإعلام	٢	١.١٦%
٧	قطاع السياحة والترفيه	٤	٢.٣٣%
٨	قطاع الموارد الأساسية	١٠٤	٨.١٣%
٩	قطاع الرعاية الصحية والأدوية	١٢	٦.٩٨%
١٠	قطاع الاتصالات	٦	٣.٤٨%
١١	قطاع العقارات	٨	٤.٦٦%
١٢	قطاع الموزعين وتجارة التجزئة	١٠	٥.٨١%
١٣	قطاع خدمات مالية بخلاف البنوك	٤	٢.٣٣%
١٤	قطاع التشييد ومواد البناء	٤	٢.٣٣%
	إجمالي عدد الشركات	١٧٢	١٠٠%

٦-٥-٣ توصيف وقياس متغيرات الدراسة ونموذج البحث :

تهدف الدراسة في هذا الجزء توصيف وقياس متغيرات الدراسة وصياغة نموذج الدراسة لاختبار فروض البحث. وتم تقسيم متغيرات الدراسة إلى متغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة والرقابية وذلك على النحو التالي:

٦-٥-٣-١ المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع في إعادة إصدار القوائم المالية (Restatement)، وقياساً على (Joseph et al., 2011) ; (Abbott et al., 2004) ; (Huang et al., 2011) ; (Rebecca et al., 2014). تم قياسه بمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) في حالة قيام الشركة بإعادة إصدار القوائم المالية، ويأخذ القيمة (صفر) في حالة عدم قيام الشركة بإعادة إصدار القوائم المالية.

٦-٥-٣-٢ المتغيرات المستقلة:

١- جودة لجنة المراجعة (AC Quality)

ويتم قياسها من خلال تكوين مؤشر لقياس جودة لجنة المراجعة قياسًا على (Akeely and Aire et al., 2005 ; Dennis , 2012 ; Farber , 2005) ، هذا المؤشر يحتوي علي العناصر التالية:

١-١-١- استقلال لجنة المراجعة:

تم قياس استقلال لجنة المراجعة بالاعتماد علي عدد من الدراسات السابقة مثل (Abbott et al., 2004); (William et al., 2012)، وذلك عن طريق تحديد نسبة استقلال لجنة المراجعة، وهي عبارة عن ناتج قسمة عدد الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة علي إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة. علي النحو التالي:-

$$\text{نسبة استقلال لجنة المراجعة} = \frac{\text{عدد الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة}}{100 \times \text{إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة}}$$

وقد تم تحديد مفهوم العضو المستقل وفقًا لقواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادر عن هيئة الرقابة المالية رقم (٤) والتي توضح علي أن العضو المستقل هو عضو غير تنفيذي من غير مساهمي الشركة، والذي لا يوجد بينه وبين الشركة وشركتها القابضة أو شركاتها التابعة أو الشقيقة وأي من الأطراف ذات العلاقة بها أي رابطة عمل، أو علاقة تعاقدية، أو عضوية مجلس إدارة، أو أي منها خلال السنوات الثلاث السابقة علي تعيينه.

١-٢- الخبرة المالية للجنة المراجعة:

تم قياس الخبرة المالية والمحاسبية الخاصة لأعضاء لجنة المراجعة بالاعتماد مفهوم سارينز أوكسلي للخبرة المالية (شاهين، ٢٠١٢)؛ (Abbott et al., 2004)؛ (Joseph et al., 2011)؛ (William et al., 2012)، وهو ذلك العضو الذي يكون لديه مؤهل علمي في مجال المحاسبة، أو الإدارة المالية، أو العلوم المالية المصرفية، أو يشغل وظيفة محاسب قانوني، أو مراجع حسابات معتمد، أو مراقب مالي، أو نائب رئيس شؤون مالية، أو مدير بنك استثماري، أو مستشار استثماري، أو أستاذ جامعي بإحدى كليات التجارة أو كليات المال والأعمال، أو محلل مالي، أو رئيس للقطاع المالي في إحدى الشركات. وقد تم قياس الخبرة المالية للجنة المراجعة من خلال مدي توافر أحد المؤهلات السابقة في عضو واحد علي الأقل من أعضاء لجنة المراجعة. وفي هذه الحالة فإن الشركة تأخذ القيمة (١)، وإذا لم تتوافر أي من المؤهلات السابقة في أحد أعضاء لجنة المراجعة فأنها تأخذ القيمة (٠).

١-٣- عدد اجتماعات لجنة المراجعة:

تم الاعتماد في قياس هذا المتغير علي العدد الفعلي لاجتماعات لجنة المراجعة في كل شركة، حيث يتوقع أنه كلما زادت اجتماعات لجنة المراجعة يؤدي ذلك إلي زيادة فعاليات الرقابة واكتشاف الأخطاء والانحرافات، وبالتالي انخفاض عمليات إعادة إصدار القوائم المالية (Romans et al., 2008).

١-٤-١ - حجم لجنة المراجعة:

تم الاعتماد في قياس هذا المتغير على العدد الفعلي لأعضاء لجنة المراجعة في كل شركة. إذ أنه من المتوقع أنه في حالة زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة يؤدي ذلك زيادة جودة الأداء، وبالتالي انخفاض عمليات إعادة إصدار القوائم المالية (Romans et al., 2008).

٢ - جودة المراجعة المدركة: (Audit quality)

تم الاعتماد في قياس جودة المراجعة المدركة على خبرة المراجع الخارجي، حيث تم قياسه عن طريق متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان المراجع الخارجي في شراكة مع إحدى منشآت المراجعة الأربعة الكبار (Big:4) ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك (Ya fang et al., 2014); (Rebecca et al., 2014).

٣ - تركيز الملكية (Con):

تم قياس هذا المتغير بالاعتماد على دراسة (Haung et al., 2011)، حيث تمت التفرقة بين نوعين من تركيز الملكية، حيث يمثل النوع الأول في تركيز الملكية الحكومية، في حين يمثل النوع الثاني في تركيز الملكية من خلال وجود أو عدم وجود مساهمين يمتلكون ٥٠% أو أكثر من أسهم الشركة.

ففي حالة وجود مساهمين من المؤسسات الحكومية يمتلكون ٥٠% أو أكثر من أسهم الشركة تأخذ الشركة القيمة (١) ويوجد هنا تركيز الملكية في يد المؤسسات الحكومية، وإذا لم يكن هناك مساهمين من المؤسسات الحكومية يمتلكون ٥٠% أو أكثر من أسهم الشركة تأخذ الشركة القيمة (٠)، وفي هذه الحالة لا يوجد تركيز الملكية في يد المؤسسات الحكومية.

٦-٣-٣-٥-٣ المتغيرات الرقابية:

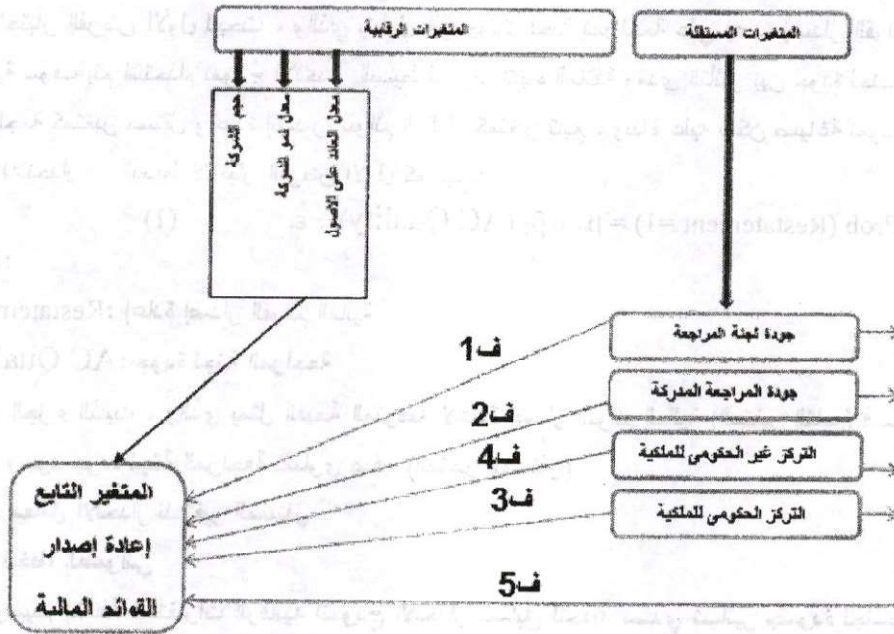
أ- حجم الشركة: (Size)

يشير حجم الشركة عن تعدد وتشعب العمليات، وتعدد الفروع، وكبر حجم العملاء المتعاملين مع الشركة. إذ تتسم الشركات كبيرة الحجم بتعقيد عملياتها، وبالتالي ضعف عملية الرقابة مما يؤثر على جودة القوائم المالية، وبالتالي زيادة الانحرافات مما ينعكس على زيادة احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية. يضاف إلى ذلك أن الشركات كبيرة الحجم تكون محل اهتمام لاهتمامات المحللين الماليين وهو ما قد يدفع الإدارة إلى تطبيق طرق محاسبية غير ملائمة تؤدي بعد ذلك إلى إعادة إصدار القوائم المالية. وقد تم قياس هذا المتغير عن طريق اللوغاريتم الطبيعي للقيمة الدفترية لإجمالي أصول الشركة (Huang et al., 2011); (Romans et al., 2008).

ب- معدل نمو الشركة: (Growth)

تهتم مجالس إدارات الشركات التي تتصف بالنمو المستمر بأمر أكثر من الإشراف والرقابة، وبالتالي تكون قوائمها المالية أكثر عرضة للتلاعب والتحرير مما يترتب على ذلك زيادة احتمالات

إعادة إصدار القوائم المالية. وتم الاعتماد في قياس معدل النمو بالتغير في إجمالي الأصول للسنتين السابقتين علي عملية إعادة إصدار القوائم المالية (Abbott et al., 2004) ; (شامين، ٢٠١٢).
 ج - معدل العائد علي الأصول: (ROA)
 تم الاعتماد في قياس هذا المتغير عن طريق قسمة صافي الدخل علي إجمالي الأصول. فالشركات التي تواجه ضغوطاً من جانب السوق تكون أكثر عرضة لتطبيق سياسات محاسبية غير ملائمة تؤدي بعد ذلك إلي زيادة احتمالات إعادة إصدار قوائمها المالية (Haug et al., 2011) ; (Ya fang, 2014).
ويمكن توضيح نموذج الدراسة بالشكل الآتي :



شكل (١) نموذج الدراسة : من إعداد الباحث

٤-٥-٦ مصادر الحصول علي البيانات:

تم الحصول علي البيانات الملائمة للدراسة التطبيقية من خلال القوائم المالية، وتقارير مجالس الإدارة، وتقارير لجان المراجعة، وتقارير هيكل المساهمين للشركات المسجلة في البورصة المصرية وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٧. والتي أمكن الحصول عليها من خلال عدة مصادر والتي من أبرزها شركة مصر لنشر المعلومات (Egid)، وموقع مباشر لنشر المعلومات علي الإنترنت www.mubasher.info/countries/eg، وكذلك كتاب الإفصاح السنوي الصادر من قبل البورصة المصرية. وكذلك الموقع الإلكتروني لشبكة المعلومات المالية (www.Misti.net)، بالإضافة إلي ما توفره البورصة المصرية عبر موقعها الإلكتروني من بيانات يومية عن أسعار الأسهم وقيمة مؤشر (EGX). (100)

٦-٥-٥ النماذج الإحصائية المستخدمة لاختبار فروض البحث :

تم الاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي (Binary Logistic Regression) لملائمته لهذا البحث، نظراً لطبيعة قياس المتغير التابع فهو متغير نوعي ثنائي، يتم التعبير عنه كمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) باحتمال (P) وذلك في حالة قيام الشركة بإعادة إصدار القوائم المالية و يأخذ القيمة (صفر) باحتمال (1-P) وذلك في حالة عدم قيام الشركة بإعادة إصدار القوائم المالية، وذلك قياساً على العديد من الدراسات السابقة التي اتبعت نفس هذا الأسلوب عند اختبار العلاقة محل الدراسة (Abbott et al., 2004); (Agrawal and Chadha, 2005); (Joseph et al., 2011)

٦-٥-٥-١ نموذج اختبار الفرض الأول:

لاختبار الفرض الأول للبحث، والذي يتناول أثر جودة لجنة المراجعة على إعادة إصدار القوائم المالية سوف يتم استخدام نموذج الانحدار البسيط لمعرفة اتجاه العلاقة ومدى التأثير بين جودة لجنة المراجعة كمتغير مستقل وإعادة إصدار القوائم المالية كمتغير تابع، وبناءً عليه يمكن صياغة نموذج (١) للانحدار البسيط لاختبار الفرض الأول كما يلي:

$$\text{Prob (Restatement =1)} = \beta_0 + \beta_1 (\text{AC Quality}) + \varepsilon_i \quad (1)$$

حيث:

Restatement: إعادة إصدار القوائم المالية

AC Quality: جودة لجنة المراجعة

β_0 : الجزء الثابت، والذي يمثل القيمة المتوقعة لإعادة إصدار القوائم المالية (المتغير التابع) في حالة وجود جودة لجنة المراجعة تساوي صفر (المتغير المستقل)

β_1 : معامل الانحدار للمتغير المستقل

ε_i : الخطأ العشوائي

وسيتم إضافة المتغيرات الرقابية لنموذج الانحدار السابق لتحديد مدى تأثير جودة لجنة المراجعة كمتغير مستقل على إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير تابع في ظل اختلاف حجم الشركة (size) ومعدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل النمو (Growth) كمتغيرات رقابية، وبناءً عليه يمكن صياغة نموذج (٢) للانحدار المتعدد لاختبار الفرض الأول في ظل وجود المتغيرات الرقابية كما يلي:

$$\text{Prob (Restatement =1)} = \beta_0 + \beta_1 (\text{AC Quality}) + \beta_2 (\text{size}) + \beta_3 (\text{Growth}) + \beta_4 (\text{ROA}) + \varepsilon_i \quad (2)$$

حيث:

β_1 : β_2 : β_3 : معاملات الانحدار

Size: حجم الشركة

Growth: معدل النمو

ROA: معدل العائد على الأصول

ε_i : الخطأ العشوائي

٦-٥-٥-٢ نموذج اختبار الفرض الثاني:

لاختبار الفرض الثاني للبحث ، والذي يتناول أثر جودة المراجعة المدركة علي إعادة إصدار القوائم المالية سوف يتم استخدام نموذج الانحدار البسيط لمعرفة اتجاه العلاقة ومدى التأثير بين جودة المراجعة المدركة كمتغير مستقل وإعادة إصدار القوائم المالية كمتغير تابع ، وبناءً عليه يمكن صياغة نموذج (٣) للانحدار البسيط لاختبار الفرض الثاني كما يلي:

$$\text{Prob (Restatement =1)} = \beta_0 + \beta_1 (\text{Audit quality}) + \varepsilon_i \quad (٣)$$

حيث:

Audit quality: جودة المراجعة المدركة

باقي معلمات النموذج كما سبق

وسيتّم إدخال المتغيرات الرقابية لنموذج الانحدار السابق لتحديد مدى تأثير جودة المراجعة المدركة كمتغير مستقل علي إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير تابع في ظل اختلاف حجم الشركة (size) ومعدل العائد علي الأصول (ROA) ومعدل النمو (Growth) كمتغيرات رقابية، وبناءً عليه يمكن صياغة نموذج (٤) للانحدار المتعدد لاختبار الفرض الثاني في ظل وجود المتغيرات الرقابية كما يلي :

$$\text{Prob (Restatement =1)} = \beta_0 + \beta_1 (\text{Audit quality}) + \beta_2 (\text{size}) + \beta_3 (\text{Growth}) + \beta_4 (\text{ROA}) + \varepsilon_i \quad (٤)$$

حيث معلمات النموذج كما سبق

٦-٥-٥-٣ نموذج اختبار الفرض الثالث:

لاختبار الفرض الثالث للبحث ، والذي يتناول أثر تركيز الملكية في المؤسسات الحكومية علي إعادة إصدار القوائم المالية سوف يتم استخدام نموذج الانحدار البسيط لمعرفة اتجاه العلاقة ومدى التأثير بين تركيز الملكية في المؤسسات الحكومية كمتغير مستقل وإعادة إصدار القوائم المالية كمتغير تابع ، وبناءً عليه يمكن صياغة نموذج (٥) للانحدار البسيط لاختبار الفرض الثالث كما يلي:

$$\text{Prob (Restatement =1)} = \beta_0 + \beta_1 (\text{Con G}) + \varepsilon_i \quad (٥)$$

حيث:

Con G: التركيز الحكومي للملكية.

باقي معلمات النموذج كما سبق

وسيتّم اضافة المتغيرات الرقابية لنموذج الانحدار السابق لتحديد مدى تأثير التركيز الحكومي للملكية كمتغير مستقل علي إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير تابع في ظل اختلاف حجم الشركة (size) ومعدل العائد علي الأصول (ROA) ومعدل النمو (Growth) كمتغيرات رقابية، وبناءً عليه يمكن صياغة نموذج (٦) للانحدار المتعدد لاختبار الفرض الثالث في ظل وجود المتغيرات الرقابية كما يلي :

$$\text{Prob (Restatement =1)} = \beta_0 + \beta_1 (\text{Con G}) + \beta_2 (\text{size}) + \beta_3 (\text{Growth}) + \beta_4 (\text{ROA}) + \varepsilon_i \quad (٦)$$

حيث معلمات النموذج كما سبق

٦-٥-٤ نموذج اختبار الفرض الرابع:

لاختبار الفرض الرابع للبحث ، والذي يتناول أثر جودتي لجنة المراجعة والمراجعة المدركة وتركيز الملكية علي إعادة إصدار القوائم المالية سوف يتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لمعرفة اتجاه العلاقة ومدى التأثير بين المتغيرات المستقلة وإعادة إصدار القوائم المالية كمتغير تابع ، وبناءً عليه يمكن صياغة نموذج (7) للانحدار المتعدد لاختبار الفرض الخامس كما يلي:

$$\text{Prob (Restatement =1)} = \beta_0 + \beta_1 (\text{AC Quality}) + \beta_2 (\text{Audit quality}) + \beta_3 (\text{Con G}) + \varepsilon_i \quad (7)$$

حيث معلمات النموذج كما سبق.

وسيتيم إضافة المتغيرات الرقابية لنموذج الانحدار السابق لتحديد مدى تأثير المتغيرات المستقلة علي إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير تابع في ظل اختلاف حجم الشركة (size) ومعدل العائد علي الأصول (ROA) ومعدل النمو (Growth) كمتغيرات رقابية، وبناءً عليه يمكن صياغة نموذج (8) للانحدار المتعدد لاختبار الفرض الخامس في ظل وجود المتغيرات الرقابية كما يلي :

$$\text{Prob (Restatement =1)} = \beta_0 + \beta_1 (\text{AC Quality}) + \beta_2 (\text{Audit quality}) + \beta_3 (\text{Con G}) + \beta_5 (\text{size}) + \beta_6 (\text{Growth}) + \beta_7 (\text{ROA}) + \varepsilon_i \quad (8)$$

حيث معلمات النموذج كما سبق.

٦-٥-٦ الإحصاءات الوصفية وتحليل المتغيرات المستقلة:

يعرض الجدول رقم (٢) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة بين مجموعتي الشركات المكونة لعينة الدراسة كما يلي:

جدول رقم (٢) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة

إعادة إصدار القوائم المالية										المتغيرات المستقلة
شركات قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية					شركات لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية					
Maximum	Minimum	Std. Deviation	Median	Mean	Maximum	Minimum	Std. Deviation	Median	Mean	
1.00	0.00	.208	.00	.17	1.00	0.00	.279	.68	.73	جودة لجنة المراجعة
1.00	0.00	.309	.00	.3	1.00	0.00	.478	1.00	.68	جودة المراجعة المدركة
1.00	0.00	.375	1.00	.86	1.00	0.00	.409	.00	.31	تركيز الحكومي للملكية

جودة لجنة المراجعة:

يتضح من الجدول رقم (٢) إنخفاض جودة لجنة المراجعة في الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية مقارنة بالشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية. وتظهر جودة لجنة المراجعة بوضوح في الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية حيث بلغ وسطها الحسابي

٠.١٧ بانحراف معياري قدره ٠.٢٠٨ مقارنة بوسط حسابي ٠.٧٣ وبانحراف معياري ٠.٢٧٩ للشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية: كما يظهر بوضوح أيضا ارتفاع نسبة استغلال لجان المراجعة في الشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية، حيث أن ٥٠% من الشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية تتراوح نسبة جودة لجنة المراجعة الخاصة بها ما بين ٠% (الحد الأدنى) و ٦٨% (الوسيط). كما يظهر بوضوح أيضا انخفاض نسبة جودة لجنة المراجعة في الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية حيث أن ٥٠% من هذه الشركات تتراوح نسبة جودة لجنة المراجعة الخاصة بها ما بين ٠% (الحد الأدنى) و ٥٠% (الوسيط)، أي أن ٥٠% من الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية لا يتوافق بها جودة لجنة المراجعة.

جودة المراجعة المدركة:

يتضح من الإحصاءات الوصفية الخاصة بجودة المراجعة المدركة بجدول رقم (٢)، أن الوسيط الحسابي لجودة عملية المراجعة في الشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية بلغ ٠.٦٨، وبلغت قيمة الوسيط (١)، والانحراف المعياري ٠.٤٧٨، في حين بلغت قيمة الوسيط الحسابي لجودة عملية المراجعة في الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية ٠.٣، وقيمة الوسيط (٠)، والانحراف المعياري ٠.٣٠٩، وبالتالي نجد أن متوسط جودة عملية المراجعة كان أكبر في الشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية مقارنة بالشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية.

التركز الحكومي للملكية:

يتضح من جدول رقم (٢) ارتفاع متوسط التركيز الحكومي للملكية في الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية حيث بلغت ٠.٨٦، وذلك بالمقارنة بالشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية حيث بلغت قيمة الوسيط الحسابي لهذه الشركات ٠.٣١، كما اتضح أيضا ارتفاع قيمة الوسيط للشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية حيث بلغت (١) مقارنة بالشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية حيث بلغت قيمة الوسيط (٠)، في حين بلغ الانحراف المعياري للشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية ٠.٣٧٥، مقابل انحراف معياري قدره ٠.٤٠٩ للشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية. وبالتالي نجد ارتفاع درجة التركيز الحكومي للملكية في الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية مقارنة بالشركات التي لم تقم بإعادة قوائمها المالية.

٦-٥-٧ الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الرقابية:

يمكن تلخيص الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الرقابية بين مجموعتي الشركات المكونة لعينة الدراسة بالجدول رقم (٣):

جدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الرقابية

إعادة إصدار التوائم المالية										المتغيرات الرقابية
شركات قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية					شركات لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية					
Maximum	Minimum	Std. Deviation	Median	Mean	Maximum	Minimum	Std. Deviation	Median	Mean	
1.52	-.26	.23835	.0405	.1004	.58	-.37	.15846	.0118	.0370	معدل نمو الشركة
.42	-.77	.14586	.0422	.0444	.25	-.23	.08439	.0309	.0496	معدل المقتد على الأصول
10.49	7.29	.68435	8.6898	8.7930	11.16	7.28	.83188	8.9003	8.6688	مجم الشركة

معدل نمو الشركة:

يتضح من جدول تحليل الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الرقابية رقم (٣) ارتفاع متوسط معدل نمو الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية مقارنة بالشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية. ويظهر ذلك بوضوح من خلال ارتفاع قيمة الوسط الحسابي لمتغير معدل نمو الشركة للشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية حيث بلغ ٠.١ بانحراف معياري ٠.٠٠٤ مقارنة بالشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لمتغير معدل نمو الشركة ٠.٠٣٧ بانحراف معياري قدره ٠.١٥٨ .

كما يظهر ارتفاع معدل نمو الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية من خلال مقارنة الحد الأعلى والحد الأدنى لمعدلات نمو الشركات، حيث بلغ الحد الأدنى والحد الأعلى لمعدلات نمو الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية (-٢٦% ، ١٥٢%) مقارنة بـ (-٣٧% ، ٥٨%) للشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية. كما يظهر ارتفاع معدل نمو الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية من خلال أن ٥٠% من الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية تتراوح نسبة معدل النمو ما بين -٢٦% (الحد الأدنى) و ٤٠.٥% (الوسيط) ، في حين أن ٥٠% من الشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية تتراوح نسبة معدل النمو ما بين -٣٧% (الحد الأدنى) و ١٨.١% (الوسيط) .

معدل العائد على الأصول :

يتضح من جدول تحليل الإحصاءات الوصفية رقم (٣) انخفاض متوسط معدل العائد على الأصول للشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية مقارنة بالشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية. ويظهر ذلك بوضوح من خلال انخفاض قيمة الوسط الحسابي لمتغير معدل العائد على الأصول للشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية حيث بلغ ٠.٤٤ بانحراف معياري ٠.٨٤٣ ، وبالرغم من ذلك يظهر الحد الأقصى لمعدل العائد على الأصول في تلك الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية بنسبة ٤٢% وهو أعلى بالمقارنة بذلك الحد الأقصى لمعدل العائد على الأصول في الشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية حيث بلغ ٢٥% ، كما أن ٥٠% من الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية يتراوح معدل العائد على الأصول بها ما بين -

٧٧% (الحد الأدنى) و ٤٢% (الوسيط)، في حين أن ٥٠% من الشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية يتراوح معدل العائد على الأصول لتلك الشركات ما بين ٢٣%- (الحد الأدنى) و ٣٠.٩% (الوسيط).

حجم الشركة:

يتضح من الجدول رقم (٣) أن هناك تقارب شديد في الإحصاءات الوصفية الخاصة بحجم الشركة سواء لتلك الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية أو تلك الشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية، حيث بلغ الوسط الحسابي للشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية ٨.٧٩ بالانحراف المعياري ٠.٦٨٤ مقارنة بوسط حسابي ٨.٦٨ وانحراف معياري ٠.٨٣١ للشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية. كما أن ٥٠% من الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية يتراوح حجم الشركة بها ما بين ٧,٢٩ (الحد الأدنى) و ٨.٦٨ (الوسيط)، في حين أن ٥٠% من الشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية يتراوح حجم الشركة بها ما بين ٧.٢٨ (الحد الأدنى) و ٨.٩ (الوسيط).

٨-٥-٦ التحليلات الأساسية والتحليل الإضافي:

٨-٥-٦-١ نتائج اختبار فروض البحث في ظل التحليل الأساسي:

نعرض لنتائج اختبار فروض البحث في ظل التحليل الأساسي كما يلي^١:

أ- نتيجة اختبار الفرض الأول:

لاختبار مدى تأثير إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير تابع، بجودة لجنة المراجعة كمتغير مستقل تم تشغيل نموذجي الانحدار البسيط (١) بدون المتغيرات الرقابية، والانحدار المتعدد (٢) بالمتغيرات الرقابية ويوضح جدول (٤) نتائج تحليل الانحدار البسيط (قبل إدخال المتغيرات الرقابية) والانحدار المتعدد (بعد إدخال المتغيرات الرقابية)

نموذج (٢) بعد إدخال المتغيرات الرقابية					نموذج (١) قبل إدخال المتغيرات الرقابية					النموذج
Sig.	معاملات	المتغيرات	R ²	Sig.	Sig.	معاملات	المتغيرات	R ²	Sig.	
T test	الانحدار	ثابت		F test	T test	الانحدار	ثابت		F test	
0.003	1.200	ثابت	0.092	0.00	0.00	2.300	ثابت	0.071	0.00	إعدة إصدار القوائم المالية
0.003	-3.698	ACQuality			0.010	-0.685	ACQuality			جودة لجنة المراجعة
0.00	1.191	size			-----	-----	-----			حجم الشركة
0.00	2.2	Growth			-----	-----	-----			معدل نمو الشركة
0.00	-0.65	ROA			-----	-----	-----			معدل العائد على الأصول

ويتضح من جدول (٤) السابق ما يلي:

عند تطبيق نموذج الانحدار البسيط كان معنويًا (Sig.=0.000) عند مستوى معنوية 0.05، و معامل التحديد يبلغ (R²=0.71) وهو يشير إلى أن 0.71 من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع - إعادة إصدار القوائم المالية - يمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل جودة لجنة المراجعة وباقي التغيرات وقدرها 0.929 إلى الخطأ العشوائي في التقدير أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير على العلاقة. وباستخدام إحصائية T، حيث تبين وجود تأثير سلبي معنوي (Sig.= 0.01) لجودة لجنة المراجعة على إعادة إصدار القوائم المالية وبلغ معامل انحدار المتغير المستقل $\beta_1 = (0.267)$ ، وهو ما يعني قبول الفرض الأول للبحث بوجود أثر سلبي لجودة لجنة المراجعة على احتمالات

لاختبار كل فرض من فروض الدراسة الخمس تم تحويله إلى صورة فرض العدم الذي يتم اختبار فرضه احصائياً. ورفض فرض العدم تكون معنوية المتغير المستقل > 5% ومعامل انحداره β كما كان متوقفاً.

قيام الشركات بإعادة إصدار القوائم المالية . عند تطبيق نموذج الانحدار المتعدد كان النموذج معنويًا (Sig.=0.000) عند مستوى معنوية 0.05، وأصبح معامل التحديد (R² =0.092) والذي يشير إلى أن 0.092 من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وإعادة إصدار القوائم المالية يمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية وباقي التغيرات ترجع إلى الخطأ العشوائي أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير على العلاقة. عند مقارنة معامل التحديد لنموذج (1) بالانحدار البسيط بدون إدخال أي متغيرات رقابية (R² =0.071) مع معامل التحديد وفقاً لنموذج (2) للانحدار المتعدد بعد إدخال المتغيرات الرقابية (R² =0.092) يتضح زيادة المقدرة التفسيرية لنموذج التقييم (الفرق = 0.021) مما يشير إلى وجود تأثير لمتغيرات الرقابية على المتغير التابع. كما يتضح وجود معنوية للمتغير الرقابي حجم الشركة حيث بلغ معامل الانحدار (β₂=1.91) وهو ما يشير إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لحجم الشركة على إعادة إصدار القوائم المالية. كما يتضح وجود معنوية للمتغير الرقابي معدل نمو الشركة حيث بلغ معامل الانحدار (β₃=2.2) وهو ما يشير إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لمعدل نمو الشركة على إعادة إصدار القوائم المالية. كما يتضح وجود معنوية للمتغير الرقابي معدل العائد على الأصول حيث بلغ معامل الانحدار (β₄=0.65) وهو ما يشير إلى وجود تأثير سلبي معنوي لمعدل العائد على الأصول على إعادة إصدار القوائم المالية.

ويتفق ذلك مع دراسة كل من (Aire et al., 2005 ; Akeely and Dennis , 2012

Ellifsen and Messier , 2000 ; Stanlay and Dezoort , 2007 ; Farber , 2005

(Jalme and Michacl , 2013) ويختلف مع دراسة (Shamsul et al. 2010) ويرى الباحث أن

ارتفاع جودة لجان المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من خلال توافر الخبرة المالية والمحاسبية لها، ودورية الاجتماعات للجنة المراجعة، وتوافر السلطة والقوة لهذه

الجنة، وكذلك قيام اللجان بذل العناية المطلوبة منها، وتوافر الخبرة في مجال الصناعة التي تعمل به الشركات يؤدي إلى تحقيق استقلال المراجع الخارجي، ويحسن من جودة عملية المراجعة وبالطبع إعداد القوائم المالية، ويؤدي إلى زيادة الرقابة الفعالة على إدارة الشركة. ويترب على ذلك انخفاض احتمال قيام الشركات بإعادة إصدار القوائم المالية.

ب- نتيجة اختبار الفرض الثاني:

لاختبار مدي تأثير إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير تابع ، بجودة المراجعة المدركة كمتغير مستقل تم تشغيل نموذج الانحدار البسيط (٣) بدون المتغيرات الرقابية، والانحدار المتعدد (٤) بالمتغيرات الرقابية ، ويوضح جدول (٥) نتائج تحليل الانحدار البسيط (قبل إدخال المتغيرات الرقابية) والانحدار المتعدد (بعد إدخال المتغيرات الرقابية)

نموذج (٤) بعد إدخال المتغيرات الرقابية					نموذج (٣) قبل إدخال المتغيرات الرقابية					النموذج
Sig.	معاملات	المتغيرات	R ²	Sig.	Sig.	معاملات	المتغيرات	R ²	Sig.	
T test	الانحدار			F test	T test	الانحدار			F test	
0.003	2.200	ثابت	0.80	0.00	0.00	1.650	ثابت	0.60	0.01	إعادة إصدار القوائم المالية
0.004	-2.699	Audit Quality			0.012	-0.285	Audit Quality			جودة المراجعة المدركة
0.00	2.151	size			-----	-----	-----			حجم الشركة
0.00	3.3	Growth			-----	-----	-----			معدل نمو الشركة
0.00	-0.78	ROA			-----	-----	-----			معدل العائد على الأصول

ويتضح من جدول (٥) السابق ما يلي:

عند تطبيق نموذج الانحدار البسيط كان النموذج معنويًا (Sig.=0.01) عند مستوى معنوية ٠.٠٠٥، ومعامل التحديد يبلغ (R² =0.60) وهو يشير إلى أن ٠.٦٠ من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع - إعادة إصدار القوائم المالية - يمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل جودة المراجعة المدركة وباقي التغيرات وقدرها ٠.٤٠ ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير أو لعدم ادراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن ادراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير على العلاقة. وكان المتغير المستقل جودة المراجعة المدركة معنويًا باستخدام إحصائية T ، حيث تبين وجود تأثير سلبي معنوي (Sig.= 0.012) لجودة المراجعة المدركة على إعادة إصدار القوائم المالية وبلغ معامل انحدار المتغير المستقل (β₁= -0.285) ، وهو ما يعني قبول الفرض الثاني للبحث بوجود أثر سلبي لجودة المراجعة المدركة على احتمالات قيام الشركات بإعادة إصدار القوائم المالية . كان نموذج الانحدار المتعدد والذي يتضمن العلاقة بين جودة المراجعة المدركة وإعادة إصدار القوائم المالية في ظل وجود المتغيرات الرقابية معنويًا (Sig.=0.000) عند مستوى معنوية ٠.٠٠٥، ومعامل التحديد زاد ليبلغ (R² =0.80)

والذي يشير إلى أن ٠.٨٠ من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع إعادة إصدار القوائم المالية يمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية وباقي التغيرات ترجع إلى الخطأ العشوائي أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير على العلاقة. وعند مقارنة معامل التحديد لنموذج (3) للاحتدار البسيط ($R^2 = 0.60$) مع معامل التحديد وفقا لنموذج (4) للاحتدار المتعدد بعد إدخال المتغيرات الرقابية ($R^2 = 0.80$) يتضح زيادة المقدرة التفسيرية لنموذج التقييم (الفرق = ٠.٢٠) مما يشير إلى وجود تأثير لمتغيرات الرقابية على المتغير التابع. كما يتضح وجود معنوية للمتغير الرقابي حجم الشركة حيث بلغ معامل الاحتدار ($\beta_2 = 2.151$) وهو ما يشير إلى وجود تأثير ايجابي معنوي لحجم الشركة على إعادة إصدار القوائم المالية. كما يتضح وجود معنوية للمتغير الرقابي معدل نمو الشركة حيث بلغ معامل الاحتدار ($\beta_3 = 3.3$) وهو ما يشير إلى وجود تأثير ايجابي معنوي لمعدل نمو الشركة على إعادة إصدار القوائم المالية. كما يتضح وجود معنوية للمتغير الرقابي معدل العائد على الأصول حيث بلغ معامل الاحتدار ($\beta_4 = 0.78$) وهو ما يشير إلى وجود تأثير سلبي معنوي لمعدل العائد على الأصول على إعادة إصدار القوائم المالية.

ويتفق ذلك مع دراسة كل من (Alan et al., 2013)، و (Kinney et al., 2011) ويرى الباحث أن زيادة جودة المراجعة المدركة، يؤدي إلى زيادة جودة القوائم المالية، مما يترتب عليه زيادة درجة ثقة أصحاب المصالح في هذه القوائم، وزيادة التمثيل الصادق، وبالتالي زيادة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة، وكل ذلك ينعكس في النهاية على انخفاض احتمال قيام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإعادة إصدار القوائم المالية.

ج - نتيجة اختبار الفرض الثالث:

لاختبار مدى تأثير إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير تابع، بتركز الملكية الحكومية كمتغير مستقل تم تشغيل نموذجي الاحتدار البسيط (٥) بدون المتغيرات الرقابية، والاحتدار المتعدد (٦) بالمتغيرات الرقابية ويوضح جدول (٦) نتائج تحليل الاحتدار البسيط (قبل إدخال المتغيرات الرقابية) والاحتدار المتعدد (بعد إدخال المتغيرات الرقابية)

النموذج	نموذج (٥) قبل إدخال المتغيرات الرقابية					نموذج (٦) بعد إدخال المتغيرات الرقابية				
	Slg.	F test	R ²	المتغيرات	معاملات الاحتدار	Slg.	F test	R ²	المتغيرات	معاملات الاحتدار
إعادة إصدار القوائم المالية	0.00	0.00	0.60	ثابت	2.850	0.00	0.00	ثابت	3.61	0.002
تركز الملكية الحكومية	0.00	0.00	0.75	Con G	0.861	0.00	0.00	Con G	3.65	0.004
حجم الشركة	0.00	0.00	0.75	size	0.861	0.00	0.00	size	3.252	0.00
معدل نمو الشركة	0.00	0.00	0.75	Growth	0.861	0.00	0.00	Growth	2.55	0.00
معدل العائد على الأصول	0.00	0.00	0.75	ROA	0.861	0.00	0.00	ROA	-0.89	0.00

ويتضح من جدول (٦) السابق ما يلي:

معنوية نموذج الانحدار البسيط (Sig.=0.00) عند مستوي معنوية ٠.٠٠٥، ومعامل التحديد يبلغ (R² =0.75) وهو يشير إلى أن 0.75 من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع - إعادة إصدار القوائم المالية - يمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل تركيز الملكية الحكومية وباقي التغيرات وقدرها ٠.٢٥. ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير على العلاقة. وجود معنوية للمتغير المستقل تركيز الملكية الحكومية باستخدام إحصائية T، حيث تبين وجود تأثير إيجابي معنوي (Sig.= 0.00) للتركز الملكية الحكومية على إعادة إصدار القوائم المالية وبلغ معامل انحدار المتغير المستقل (β₁=861)، وهو ما يعني قبول الفرض الثالث للبحث بوجود أثر إيجابي للتركز الملكية الحكومية على احتمالات قيام الشركات بإعادة إصدار القوائم المالية. و معنوية نموذج الانحدار المتعدد (Sig.=0.000) عند مستوي معنوية ٠.٠٠٥، ومعامل التحديد يبلغ (R² =0.87) عند مقارنة معامل التحديد لنموذج (5) للانحدار البسيط بدون إدخال أي متغيرات رقابية (R² =0.75) مع معامل التحديد وفقاً لنموذج (6) للانحدار المتعدد بعد إدخال المتغيرات الرقابية (R² =0.87) يتضح زيادة المقدرة التفسيرية لنموذج التقييم (الفرق = ٠.١٢) مما يشير إلى وجود تأثير لمتغيرات الرقابية على المتغير التابع. كما يتضح معنوية المتغير الرقابي حجم الشركة حيث بلغ معامل الانحدار (β₂=3.252) وهو ما يشير إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لحجم الشركة على إعادة إصدار القوائم المالية. كما يتضح معنوية المتغير الرقابي معدل نمو الشركة حيث بلغ معامل الانحدار (β₃=2.55) وهو ما يشير إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لمعدل نمو الشركة على إعادة إصدار القوائم المالية. وكذلك معنوية المتغير الرقابي معدل العائد على الأصول حيث بلغ معامل الانحدار (β₄=-0.89) وهو ما يشير إلى وجود تأثير سلبي معنوي لمعدل العائد على الأصول على إعادة إصدار القوائم المالية.

ويتفق ذلك مع دراسات كلا من (Burns et al., 2019)؛ (Tariverdi et al., 2014)؛ (Chaur et al., 2008) ويرى الباحث أن تركيز الملكية الحكومية يزيد من احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية نظراً لانشغال هؤلاء المسؤولين عن هذه الشركات وسعيهم نحو تحقيق منافع شخصية، وتحسين أوضاعهم السياسية وبالتالي يعطون اهتماماً أقل لتشغيل ورقابة وتقييم الأداء بالشركة.

د - نتيجة اختبار الفرض الخامس:

اختبار مدى تأثير إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير تابع ، بجودتي لجنة المراجعة والمراجعة المدركة والتركز الحكومي للملكية كمتغيرات مستقلة تم تشغيل نموذج الانحدار البسيط (٧) بدون المتغيرات الرقابية، والانحدار المتعدد (٨) بالمتغيرات الرقابية وبوضح جدول (٧) نتائج تحليل الانحدار البسيط (قبل إدخال المتغيرات الرقابية) والانحدار المتعدد (بعد إدخال المتغيرات الرقابية).

نموذج (٨) بعد إدخال المتغيرات الرقابية				نموذج (٧) قبل إدخال المتغيرات الرقابية				النموذج
Sig.	معاملات		Sig.	Sig.	معاملات	المتغيرات	R ²	
T test	الانحدار	المتغيرات	F test	T test	الانحدار	المتغيرات	R ²	F test
0.003	1.515	ثابت	0.00	0.00	2.350	ثابت	0.68	
0.003	-0.972	AC Quality		0.00	-0.896	AC Quality		
0.002	-0.821	Audit quality		0.00	-0.675	Audit quality		
0.00	0.532	Con G		0.00	0.651	Con G		
0.00	2.45	size		-----	-----	-----		
0.00	-1.661	Growth		-----	-----	-----		
0.00	-0.75	ROA		-----	-----	-----		

ويتضح من جدول (٧) السابق ما يلي:

معنوية نموذج الانحدار البسيط (Sig.=0.00) عند مستوى معنوية ٠.٠٠٥، ومعامل التحديد يبلغ (R² =0.68) . كما يتضح وجود معنوية للمتغيرات المستقلة جودتي لجنة المراجعة والمراجعة المدركة وتركز الملكية باستخدام إحصائية T ، حيث تبين وجود تأثير سلبي معنوي للمتغيرات المستقلة الأربع معاً علي إعادة إصدار القوائم ، وهو ما يعني قبول الفرض الخامس للبحث بوجود أثر سلبي لجودتي لجنة المراجعة والمراجعة المدركة ، ووجود تأثير إيجابي للتركز الحكومي للملكية علي احتمالات قيام الشركات بإعادة إصدار القوائم المالية . وعند تطبيق نموذج الانحدار المتعدد استمر النموذج معنوياً (Sig.=0.000) عند مستوى معنوية ٠.٠٠٥، ومعامل التحديد يبلغ (R² =0.90) . وبمقارنة معامل التحديد لنموذج (٩) للانحدار البسيط بدون إدخال أي متغيرات رقابية (R² =0.68) مع معامل التحديد وفقاً لنموذج (١٠) للانحدار المتعدد بعد إدخال المتغيرات الرقابية (R² =0.90) يتضح زيادة المقدرة التفسيرية لنموذج التقييم (الفرق = ٠.٢٢) مما يشير إلي وجود تأثير لمتغيرات الرقابية علي المتغير التابع. ووجود تأثير إيجابي معنوي لحجم الشركة علي إعادة إصدار القوائم المالية. كما يوجد تأثير إيجابي معنوي لمعدل نمو الشركة علي إعادة إصدار القوائم المالية. وايضاً يوجد تأثير سلبي معنوي لمعدل العائد علي الأصول علي إعادة إصدار القوائم المالية.

٦-٥-٨-٢ التحليل الإضافي:

يستهدف الباحث في هذا الجزء إجراء بعض التحليلات الإضافية للتأكد من نتائج البحث ، وسوف يتم ذلك عن طريق معالجة المتغيرات الرقابية (حجم الشركة ، ومعدل النمو، ومعدل العائد علي الأصول) كمتغيرات معدلة Moderators ، يمكن أن تؤثر علي أو تعدل العلاقات الرئيسية محل الدراسة بين (جودتي لجنة المراجعة والمراجعة المدركة وتركز الملكية بنوعيه من ناحية وإعادة إصدار القوائم المالية من ناحية أخرى) ، وذلك بدلاً من معالجتها كمتغيرات رقابية Control Variable تؤثر علي المتغير التابع فقط ولم يتم تضمينها في نموذج البحث . (طرخان، ٢٠١٧) - ويتطلب ذلك الأمر تقدير الأثر التفاعلي Interaction Effect بين متغير جودة لجنة المراجعة وحجم الشركة و معدل النمو ومعدل العائد علي الأصول من جهة نموذج الانحدار (١) ، وكذلك تقدير الأثر التفاعلي بين متغير جودة المراجعة المدركة وحجم الشركة و معدل النمو ومعدل العائد علي الأصول من جهة أخرى نموذج الانحدار (٢) ، وأيضاً تقدير الأثر التفاعلي بين متغير تركز الملكية بنوعيه وحجم الشركة و معدل النمو ومعدل العائد علي الأصول من جهة ثالثة نموذجي الانحدار (٥) و (٧) .

وعلى سبيل المثال لاختبار الفرض الأول في ظل حجم الشركة ومعدل النمو ومعدل العائد علي الأصول كما يلي:

تم إعادة صياغة الفرض الأول كالتالي:

يختلف التأثير السلبي لجودة لجان المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية على احتمال قيامها بإعادة إصدار القوائم المالية باختلاف حجم الشركة ومعدل النمو ومعدل العائد علي الأصول

و تم صياغة نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين جودة لجنة المراجعة (AC Quality) وإعادة إصدار القوائم المالية (Restatement) كمتغير تابع مع أخذ حجم الشركة ومعدل النمو و معدل العائد علي الأصول كمتغيرات معدلة كالتالي:

كما يلي:

$$\text{Prob (Restatement =1)} = \beta_0 + \beta_1 (\text{AC Quality}) + \beta_2 (\text{size}) + \beta_3 (\text{AC Quality} * \text{size}) + \beta_4 (\text{Growth}) + \beta_5 (\text{AC Quality} * \text{Growth}) + \beta_6 (\text{ROA}) + \beta_7 (\text{AC Quality} * \text{ROA}) + \varepsilon_i$$

حيث:

Restatement: إعادة إصدار القوائم المالية

AC Quality : جودة لجنة المراجعة

Size: حجم الشركة

AC Quality * size : الأثر التفاعلي لجودة لجنة المراجعة وحجم الشركة

Growth: معدل نمو الشركة

AC Quality * Growth : الأثر التفاعلي لجودة لجنة المراجعة ومعدل نمو الشركة

ROA: معدل العائد علي الأصول

الأثر التفاعلي لجودة لجنة المراجعة ومعدل العائد على الأصول

AC Quality * ROA

معاملات الانحدار: β_7 : β_6 : β_5 : β_4 : β_3 : β_2 : β_1

للجزء الثابت

β_0

يظهر جدول (8) نتائج تحليل الانحدار لهذا النموذج على النحو التالي:

بعد إدخال المتغيرات المعدلة					قبل إدخال المتغيرات المعدلة					النموذج
Sig. T test	معاملات الانحدار	المتغيرات	R ²	Sig. F test	Sig. T test	معاملات الانحدار	المتغيرات	R ²	Sig. F test	
0.003	1.200	ثابت	0.85	0.00	0.00	2.300	ثابت	0.071	0.00	إعادة إصدار القوائم المالية
0.003	-3.698	AC Quality			0.010	-0.685	AC Quality			جودة لجنة المراجعة
0.00	1.191	size			-----	-----	-----			حجم الشركة
0.00	2.2	AC Quality * size			-----	-----	-----			الأثر التفاعلي لجودة لجنة المراجعة وحجم الشركة
0.00	2.251	Growth			-----	-----	-----			معدل نمو الشركة
0.001	2.721	AC Quality * Growth			-----	-----	-----			الأثر التفاعلي لجودة لجنة المراجعة ومعدل نمو الشركة
0.00	2.45	ROA			-----	-----	-----			معدل العائد على الأصول
0.001	2.65	AC Quality * ROA			-----	-----	-----			الأثر التفاعلي لجودة لجنة المراجعة ومعدل العائد على الأصول

يتضح من جدول (8) السابق ما يلي:

إن متغير حجم الشركة له تأثير إيجابي ومعنوي على العلاقة بين جودة لجنة المراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية حيث أن معامل الانحدار لمتغير حجم الشركة والذي يعكس الأثر الكلي له كان موجب ($\beta_2 = 1.191$) وبصورة معنوية ($\text{Sig.} = 0.000$). و المتغير التفاعلي لجودة لجنة المراجعة وحجم الشركة له تأثير إيجابي من خلال زيادة قدرة جودة لجنة المراجعة على تفسير التغيرات في إعادة إصدار القوائم المالية في الشركات كبيرة الحجم مقارنة بالشركات صغيرة الحجم ، وهو ما يشير إلى أن حجم الشركة يؤثر معنويًا على علاقة جودة لجنة المراجعة بإعادة إصدار القوائم المالية. وبمقارنة معامل التحديد لنموذج للانحدار البسيط بدون إدخال أي متغيرات معدلة ($R^2 = 0.071$) مع معامل التحديد وفقًا لنموذج للانحدار المتعدد بعد إدخال المتغيرات المعدلة ($R^2 = 0.85$) يتضح زيادة المقدرة التفسيرية لنموذج التقييم مما يشير إلى وجود تأثير للمتغيرات المعدلة على المتغير التابع. و متغير معدل نمو الشركة له تأثير إيجابي ومعنوي على

العلاقة بين جودة لجنة المراجعة و إعادة إصدار القوائم المالية حيث أن معامل الانحدار لمتغير معدل نمو الشركة والذي يعكس الأثر الكلي له كان موجب ($\beta_2 = 2.251$) وبصورة معنوية ($Sig.=0.000$). أن المتغير التفاعلي لجودة لجنة المراجعة ومعدل نمو الشركة له تأثير إيجابي من خلال زيادة قدرة جودة لجنة المراجعة على تفسير التغيرات في إعادة إصدار القوائم المالية في الشركات ذات معدل النمو الكبير ، وهو ما يشير إلى أن معدل نمو الشركة يؤثر معنويًا على علاقة جودة لجنة المراجعة بإعادة إصدار القوائم المالية. كما أن متغير معدل العائد على الأصول له تأثير إيجابي ومعنوي على العلاقة بين جودة لجنة المراجعة و إعادة إصدار القوائم المالية حيث أن معامل الانحدار لمتغير معدل نمو الشركة والذي يعكس الأثر الكلي له كان موجب ($\beta_2 = 2.45$) وبصورة معنوية ($Sig.=0.000$). أن المتغير التفاعلي لجودة لجنة المراجعة ومعدل العائد على الأصول له تأثير إيجابي من خلال زيادة قدرة جودة لجنة المراجعة على تفسير التغيرات في إعادة إصدار القوائم المالية في الشركات ذات معدل العائد على الأصول المرتفع ، وهو ما يشير إلى أن معدل العائد على الأصول يؤثر معنويًا على علاقة جودة لجنة المراجعة بإعادة إصدار القوائم المالية. مما يعني قبول الفرض الأول في ظل التحليل الإضافي. واتباع نفس المنهجية أمكن مقارنة نتائج اختبار فروض البحث في ظل التحليلين الأساسي والإضافي كما يلي:

الفرض	نتيجة اختباره في ظل التحليل الأساسي	نتيجة اختباره في ظل التحليل الإضافي
الفرض الأول	مؤيد	مؤيد
الفرض الثاني	مؤيد	مؤيد
الفرض الثالث	مؤيد	مؤيد
الفرض الرابع	مؤيد	مؤيد

وتؤكد هذه النتائج على سلامة بناء الباحث لنموذج البحث والعلاقات محل الدراسة في ظل التحليل الأساسي.

٦-٦ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث اختبار وتحليل أثر جودة لجنة المراجعة وجودة المراجعة المدركة وتركز الملكية على إعادة إصدار القوائم المالية واعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من ١٧٢ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٧. وقد تم تقسيم عينة الدراسة إلي مجموعتين، المجموعة الأولى وهي المجموعة التجريبية وتتكون من ٨٦ شركة قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية، أما المجموعة الثانية فهي المجموعة الرقابية وتتكون من ٨٦ شركة لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية، وتعتبر المجموعتان ممثلتان من حيث نوع وطبيعة الصناعة ونفس السنة المالية.

وخلصت الدراسة إلي وجود تأثير معنوي سلبي ذات دلالة إحصائية لجودة لجنة المراجعة علي عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، ووجود تأثير معنوي سلبي ذو دلالة إحصائية لجودة المراجعة المدركة علي عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، حيث أنه كلما زادت جودة عملية المراجعة كلما انخفضت عمليات إعادة إصدار القوائم المالية. ووجود تأثير معنوي إيجابي ذو دلالة إحصائية للتركز الحكومي للملكية علي عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، إذ أنه كلما زاد تركيز الملكية في يد القطاع الحكومي كلما زادت عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، حيث يتولى المسئولون في القطاع الحكومي العديد من المناصب في العديد من الشركات وليس لديهم الدافع للرقابة وتقييم فعالية الأداء. فهم في سعي دائم لتحقيق مصالحهم الذاتية وتعزيز أوضاعهم السياسية وهو ما يزيد من الأخطاء وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية.

وفي ضوء نتائج الدراسة، يوصي الباحث بضرورة اهتمام الهيئات التشريعية والتنظيمية المرتبطة بسوق المال بالقضايا المتعلقة بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية ووضع وإصدار إرشاد يوضح الخطوات التفصيلية ومستوي الإفصاح المطلوب عند تعديل القوائم المالية لتحقيق مزيد من الشفافية. كما يوصي الباحث بضرورة تفعيل دور الجهات الرقابية، وتشجيعها علي وضع الجزاءات والعقوبات المناسبة فيما يتعلق بالتأكد من التزام الشركات المصرية بتطبيق آليات حوكمة الشركات بما يتفق مع القواعد والآليات المحددة في دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر فيما يخص لجنة المراجعة ومجلس الإدارة ومراقب الحسابات وهيكل الرقابة الداخلية. ويوصي الباحث أيضاً بضرورة العمل علي تطوير وتفعيل آليات مراقبة جودة الأداء المهني لمكاتب المحاسبة في مصر. وأخيراً، يوصي الباحث باهتمام أقسام المحاسبة بالقضية محل الدراسة، سواء بمقررات الدراسات العليا، أو مؤتمرات أقسام المحاسبة العلمية.

وأخيراً، يرى الباحث أهمية البحوث المستقبلية في المجالات التالية:

- أثر فعالية هيكل الرقابة الداخلية على إعادة إصدار القوائم المالية.
- أثر خصائص مجلس الإدارة على إعادة إصدار القوائم المالية.
- أثر إعادة إصدار القوائم المالية على أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية
- أثر إعادة إصدار القوائم المالية على تغيير مراجع حسابات الشركات العائلية وغير العائلية.
- أثر إعادة إصدار القوائم المالية على معدل دوران المديرين التنفيذيين والماليين للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

قائمة المراجع

المراجع العربية :

- أبو جبل، نجوى محمود أحمد. ٢٠١٦ . جودة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من إعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تحليلية وتجريبية. مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة - جامعة طنطا. العدد الثاني. المجلد الثاني.
- الصيرفي، أسماء أحمد. ٢٠١٥. أثر مدي وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية ومستوى التزام محاسبها الماليين أخلاقياً علي جودة تقاريرها المالية ————— دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ————— جامعة دمنهور.
- الهيئة العامة للرقابة المالية . ٢٠١٦ . " قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية" ، قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٦ وإعادة إصداراته: ٢٦ .
- خليل، محمد إبراهيم. ٢٠١٠ . "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية دراسة نظرية تطبيقية " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببها- جامعة الزقازيق، العدد الأول: ١-٦٠.
- شاهين ، محمد أحمد. ٢٠١٢. نموذج مقترح لدراسة العلاقة بين جودة الاستقلالية الخاصة بأعضاء لجنة المراجعة وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية ، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، العدد الأول ، المجلد الثاني: ٣٦٣-٤٣٧
- طلخان ، السيدة عبد القني مختار. (٢٠١٧) أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة مع التطبيق علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية . رسالة دكتوراه غير منشورة . جامعة الإسكندرية

المراجع الأجنبية :

- Abbott, J. L. , Susan, P. and Gary, F. P. 2004. Audit Committee Characteristics and Restatements . *Auditing : A journal of practice & Theory* 23(1): 68-87 .
- Agrawal, A. and Chadha, S. 2005. Corporate Governance and Accounting Scandals . *Journal of law & Economics* 48(2): 371-406 .
- Aier, J. K. , Comprix, J. , Gunlock , M. T. and Lee, D. 2005. The Financial Expertise of CEOs and Accounting Restatements . *Accounting Horizons* 19(3): 123-153 .

- Akeely, M. L. and Dennis, W. T. 2012. Governance Characteristics and Role Effectiveness of Audit Committees . *Managerial Auditing Journal* 27(4): 336-354.
- Alan, I. B. , David, N. H. and Jason E. M. 2019. Abnormal Audit Fees and Restatements *Auditing : A Journal of Practice & Theory* 31(1): 79-96.
- Baber, W. M. , Kang, S. , Lianh L. and Zhu, Z. 2009. Shareholder Rights , corporate governance and Accounting Restatement . *working paper* , George Town University, Available at:<http://www.ssrn.com>.
- Badertscher , A. , PAUL, H. S. and Jenkins, N. 2011. Informed Trading and The Market Reaction to Accounting Restatements . *The Accounting Review* 86(5): 1519-1947.
- Burns, N., Kedia, S., & Lipson, M. 2019. Institutional ownership and monitoring: Evidence from financial misreporting. *Journal of Corporate Finance*, 16(4), 443-455.
- Chaur, S. Y. , Ching, L. T. and Hui, W.H. 2008. The Effect of Controlling Shareholder's Excess Board Control on Financial Restatements : Evidence from Taiwan . *Review of Quantitative Finance and Accounting* 30 (3) :297-314 .
- Chen, X. , Qiang, C. And Alvisk, . L. 2013. Accounting Restatements and External Financing Choices . *Contemporary Accounting Research* 30 (2) : 750-779 .
- David, J. F. , Lori, A. M. and Shaughnessy, , K.C. 2008 . An Overview of Accounting Restatement Activity in The United States . *International Journal of Commerce And Management* 18(4): 363-381 .
- Eilifsen , A. , and Messier W. F. 2000. The Incidence And Detection of Mistatements : A review and Integration of Archival Research . *Journal of Accounting Literature* 19(1):1- 43 .
- Farber , D. 2005. Restoring Trust After Fraud : Does Corporate Governance Matter ? . *The Accounting Review* 80(2): 939-561 .
- Financial Accounting standard Board (FASB). 2005. Accounting Changes And Error Correction ", Statement of Financial Accounting Standard No. 154, Financial Accounting Series , Norwalk, CT:FASB .
- Firth, M., Rui, O. M. and Wa, W. 2011. Cooking The Books : Recipes And Costs Of Falsified Financial Restatements In China. *Journal of Corporate Finance*.17(2): 371-390 .

- Huang, Z. , Zhang, J. , Yanzhi, S. and Xie, W. 2011. Does Corporate Governance Affect Restatement of Financial Reporting ? Evidence From China . *Business Review International* 2(3): 289-302 .
- Jaime, S. and Michael, S. W . 2013 .Bringing Darkness to Light : The Influence of Auditor Quality and Audit Committee Expertise on the Timeliness of Financial Statement Restatements Disclosures . *Auditing : A Journal of Practice & Theory* 32 (1): 221-244 .
- Jeffrey, L. C. , Joshua, L. and Segal, D. 2006. Accounting Restatements : Are They Always Bad News for Investors ? . *The Journal of Investing*16 (3): 67-68 .
- Jiang , H. , Habib, A. and Zhou , D. 2015 . Accounting Restatements and Audit Quality In China . *Advances In Accounting* 31(1): 125-135.
- Joseph , V. C. , Terry, L. N. , Palm, k: Z. and Scholz, S. 2011. CEO Involvement in Selecting Board Members Audit Committee Effectiveness and Restatements . *Contemporary Accounting Research* 28 (2) :396-430.
- International Accounting standard Board. (IASB): 2005. Accounting Policies , Changes In Accounting Estimates And Errors " International Accounting Standard No.8, London , U.K : IASB .
- International Standard on Auditing No. 240 (ISA no. 240). 2009,s The Auditor's Responsibilities Related to Fraud in an Audit of Financial Statements, effective December 2009, International Federation of Accountants.
- Kinney , J. R . , Palmrose , W. R. and scholz , Z. V. 2011. Auditor Independence , Non – Audit Services And Restatements : Was The U.S. Government Right ? . *Journal of Accounting Research* 42 (3): 561-588.
- Lei , M. , Wu, W. and Wu, c. 2006. Financial Restatements of listed companies in China . *Shanghai management science* 4(3): 38- 43.
- Newman , D. P. , Patterson , E. R. and Smith, J. R. 2005. The Role of Auditing Investor Protection . *The Accounting Review* 80 (1): 289-313.
- Palmrose , Z. , Richardson, V. and Scholtz, S. 2004. Determinants of Market Reactions to Restatements Announcement . *Journal of Accounting and Economics* 37(1): 69-89.
- Plumlee, M. and Yohn, T. I. 2010. An Analysis of the Underlying Causes Attributed to Restatements . *Accounting Horizons* 24(1): 41-64.

- Rebecca, F. , Nathan, Y. S. , and Thompson , A. M. 2014. Empirical Evidence on Repeat Restatements . *Accounting Horizons* 28 (1): 93-123
- Robbani, M. G. , Anantharaman, S. and Bhuyan, R. 2006. Financial Restatements and Their Impact on Stock Prices : Evidence From The US Financial Markets. *South West Business and Economics Journal* 12(July): 23-49 .
- Romanus ; R. N., Maher ; J. J. and Flaming ; D. M. 2008. Auditor Industry Specialization, Auditor Changes and Accounting Restatements . *Accounting Horizons*. 22 (4): 389-413 .
- Shamusl , N. ; Mohammad, Y. and Naimi , M. 2010. Financial Restements and Corporate Governance Among Malaysian Listed Companies . *Managerial Auditing Journal* 25(6): 526-552 .
- Stanley , J. D. and Dezoort , F. T. 2007. Audit Firm Tenure and Financial Restatements : Analysis of Industry Specialization and Free Effects . *Journal of Accounting & Puplic Policy* 26(2): 131-159.
- Tariverdi, Y. , Lashgari, Z. and Laiapour, M. 2014. Investigations of Effect of Institutional Shareholders , Ownership Concentration , Return of Assets and Discretionary Accruals on Restatement of Financial statements . *International Research journal of Applied and Basic Sciences* 8 (8): 922-986 .
- William, R. , Baber, L. and Zinan, Z. 2012. Associations Between Internal And External Coporate Governance Characteristics: Implications For Investigating Financial Accounting Restatements . *Accounting Horizons* 26(2): 219-237.
- Xia, W. and Wu, M. 2011. The Quality of Financial Reporting In China : An Examination From An Accounting Restatement Perspective . *China Journal of Accounting Research* 4(4):167-196.
- Ya Fang, W. , Yu, T. H. and Chung, Y. 2014. Types of Restatement Decisions and Ex-Ante Red Flags of Internal Control Quality . *Global Journal of Business Research*. 8 (1): 1-9.
- Zhang Guiling .2012. Determinants of Financial Restatements In The Listed Companies In China . *Knowkedge Discovery And Datamining (Springer)* : 725-730.
- Zhang, J. and Chen, M. 2011. Ownership Structure and Financial Restatement . *Journal of Audit & Economics* (2) :224-275.